مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.1)
JANUARY 2020

الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة وآفاق حلولها
((دراسة تطبيقية على ليبيا))

أ.مفتاح نصر اشقاق / جامعة سرت /كلية الاقتصاد

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة الصعوبات التمويلية للمشروعات الصغيرة ، وهدفت إلى معرفة أسباب عدم حصول المشروعات الصغيرة على التمويل الكافي ، وما هو السبيل الملائم لزيادة حجم التمويل الممنوح لهذه المشروعات ، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات الأولية والثانوية من مصادر متنوعة واستخدمت استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المشروعات الصغيرة كانت أقدر وأكفأ من المشروعات الكبيرة في خلق فرص العمل ، وإدارة استثماراتها ، وأن مشكلة التمويل هي أكبر المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة .

كما أوصت الدراسة بإنشاء مؤسسة تشرف على جميع المؤسسات التي تخدم المشروعات الصغيرة ، يتم من خلالها توحيد المجهودات ، ووضع استراتيجية شاملة للنهوض بهذه المشروعات والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة لذلك ، واستخدام أساليب الضمان والتأجير والمشاركة والمرابحة في التمويل ، والعمل على تفعيل وتطوير السوق المالي .

الكلمات المفتاحية :- المشروعات الصغيرة ، ضمان الاقراض ، التأجير التمويلي ، الصعوبات التمويلية ..

Abstract:

This study aims to investigate difficulties faced small business to obtain finance, and also attempts to identify reasons for why small business do not obtain sufficient finance, and the best way to increase finance for small business To achieve the objectives of study, this paper used descriptive methodology, and a questionnaire was distributed to collect primary and secondary data. The results of study showed that small business are more able and efficient than large enterprises in term jobs offer, manage its investments and the finance is the main problem faced small business. The study suggest that we need to establish governmental agency for small business, existing of strategic planning, use Islamic finance, and development of financial market to boost growth 0f small business.

Key words: small business, collateral, finance leasing, finance difficulties

1. المقدمة

أصبح موضوع المشروعات الصغيرة من الموضوعات التي تلقى اهتمام المنظمات الدولية والمحلية ، فضلاً عن اهتمام الاقتصاديين بها ، ولعل السبب في ذلك . يرجع إلى أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاديات المختلفة ، بالإضافة إلى دورها في محاربة البطالة ، وتوفير فرص العمل لإفراد المجتمع ، وزيادة الطاقة الإنتاجية ، وتنويع الإنتاج ، وما يترتب عليه من ارتفاع معدلات النمو الحقيقي ، فإن لها دوراً في تكوين الكوادر الإدارية والفنية المحلية المتخصصة ؛ لكونها المكان الطبيعي للتدريب في المجتمع .

ومع ذلك تواجه هذه المشروعات جملة من الصعوبات التي تكون عائقاً أمام نجاح هذه المشروعات وازدهارها ، فهي غالباً ما تفتقر إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة ، فأصحاب المشروعات الصغيرة يفتقدون عادة للكفاءة اللازمة لذلك .

وتفتقر أيضاً إلى وجود مناطق توطين المشروعات الصغيرة ، وإلى وجود استراتيجيات عامة واضحة المعالم ؛ لتنمية المشروعات الصغيرة – في الغالب – وخاصة في الدول النامية .

والمشكلة الأبرز بالنسبة لهذه المشروعات . هي عدم توافر التمويل الكافي اللازم لتوفير الأصول الثابتة من مباني وآلات ومعدات ، فالاعتماد على المدخرات الفردية والأسرية قد لا يكون كافياً ، كما أن هذه المشروعات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى إلى أن تكون مشروعات مصرفية فمعظم المشروعات الصغيرة لم يتعود أصحابها التعامل بصورة كبيرة مع المصارف (الحمزاوي ، 2000 ،) .

كما أنهم يفتقرون للضمانات الكافية للحصول على الائتمان المصرفي ، لذلك تتكاتف الجهود العلمية والعملية من أجل إيجاد الحلول لهذه المشكلة من خلال إيجاد المؤسسات والبرامج والآليات التي تتلاءم مع هذه المشروعات ، وتسهم في توفير التمويل لها مثل: مؤسسات ضمان القروض والتأجير التمويلي والمؤسسات الحكومية الممولة للمشروعات الصغيرة. وربما تزداد هذه المشكلة تعقيداً خاصة في ظل اتجاه الدول نحو الخصخصة ورغبتها في اعتماد الأفراد على أنفسهم وتقليص دور القطاع العام .

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة الحلول والبرامج والأساليب ، التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع ، بحيث تتلاءم مع بيئتنا المحلية في ليبيا ، وتتمشى معها ، وتسهم في توسيع حجم التمويل المتاح لهذه المشروعات .

2– مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في العناصر التالية :

أولاً . خلفيات المشكلة :

بالنظر للجدول (1) يتضح أن حجم التمويل الذي حصلت عليه المشروعات الصغيرة – من المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة – لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً جداً من إجمالي التمويل الذي منح للأنشطة الاقتصادية بشكل عام ، خلال الفترة من 2004 إلى 2015 ، إذ لم يتجاوز في المتوسط 2 %، وهذا يدل على أن المشروعات الصغيرة لم يتوفر لها التمويل الكافي خلال الفترة المذكورة، على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً اساسياً في الاقتصاديات المختلفة وأن اغلب دول العالم ترعى وتدعم هذه المشروعات لما لها من دور فاعل في الاقتصاد.

جدول (1) يوضح نسبة الائتمان الممنوح من المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة (مصرف التنمية ، المصرف الريفي ، صندوق التحول للإنتاج*) إلى اجمالي الائتمان الممنوح في القطاع المصرفي الليبي – القيمة بآلاف الدنانير .

الفترة الزمنية	التمويل الممنوح من المصارف المختصة في تمويل المشروعات الصغيرة	اجمالي الائتمان في القطاع المصرفي الليبي	النسبة
من 2004 إلى 2007	1398391.4	27935400	% 5
من 2008 إلى 2011	296071.9	48188700	% 0.6
من 2012 إلى 2015	112169.1	74304600	% 0.15

الاجمالي الكلي 2004 – 2015	1806632.4	150428700	% 1.9

الجدول من اعداد الباحث اعتمد فيه على النشرات الاقتصادية لإدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي سنوات 2013 إلى 2018 ، بالإضافة إلى بيانات غير منشورة ادارة الدراسات بصندوق التحول للإنتاج (صندوق ضمان الاقراض حالياً).

ثانياً . مظاهر المشكلة :

يتضح من الجدول رقم (2) أن من أهم مظاهر مشكلة البحث أن حجم الاستثمار في المشروعات الصغيرة – مقارنة بحجم الاستثمار في القطاع الصناعي بشكل عام – كان صغيرا نسبياً ، على الرغم من الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني. فالملاحظ أن حجم الاستثمار في المشروعات الصغيرة . لم يتجاوز 6 % من إجمالي الاستثمار في القطاع الصناعي .كما يمكن ايضاً اعتبار انخفاض نسبة الايرادات غير النفطية للدولة الليبية من مظاهر المشكلة ، حيث يظهر من الجدول (3) ، أن متوسطة الايرادات غير النفطية خلال الفترة من 2007 إلى 2015 ، لم يتجاوز 9 % من اجمالي الايرادات الليبية ، وهذا بدوره مؤشر على ضعف الانشطة الاقتصادية المختلفة، التي تأتي في طليعتها المشروعات الصغيرة .

ولعل المظهر الأهم والابرز للعيان يظهر من خلال مرور أي مهتم على المحلات التجارية في ليبيا ، سيجدها اكتظت بمنتجات الدول المجاورة والإقليمية والمستغرب أن هذه المنتجات صنعت في غالبها في مشروعات صغيرة في تلك الدول التي يعلم الجميع أنها لا تختلف في امكانيتها الاقتصادية والتقنية كثيراً عن ليبيا.

جدول (2) يوضح التكلفة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والتكلفة الاستثمارية للقطاع الصناعي حسب القطاعات لسنة 94 م

ر. م	القطاعات	التكلفة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة	التكلفة الاستثمارية للقطاع الصناعي	نسبة التكلفة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة إلى القطاع الصناعي
1	الغذائية	22370000	292771000	% 7
2	الغزل والنسيج	52920000	218462400	% 24
3	الكيماوية	43780000	416261000	% 10
4	مواد البناء	27460000	659858000	% 4
5	المعدنية	31660000	1709784400	% 2
	المجمـوع	178190000	3234136800	% 5.5

المصدر : الجدول من إعداد الباحث اعتمد فيه على جمع القيم الخاصة بالمشروعات الصغيرة المتحصل عليها من نتائج المسح الشامل للتشاركيات الصناعية والمصانع المملكة المتحصل عليها من الهيئة العامة للتصنيع مع القيم الخاصة بالمشروعات الكبيرة المتحصل عليها من الهيئة العامة للتصنيع .

الجدول (3) يوضح نسبة الايرادات غير النفطية إلى اجمالي الايرادات في الاقتصاد الليبي – القيمة بالمليون دينار ليبي .

السنوات	الايرادات غير النفطية	اجمالي الايرادات	نسبة الايرادات غير النفطية إلى اجمالي الايرادات
2007	4728	53366.3	%8
2008	8324.2	72741.2	%11
2009	6438	417850	%15
2010	5790,1	61503.1	%9
2011	983.2	16813.3	%5
2012	3199.2	70131.4	%4
2013	2987.9	54763.6	%5
2014	1566.7	21543.3	%7
2015	6245.7	16843.4	%3
الاجمالي الكلي	40263	409490.9	%9

الجدول من اعداد الباحث اعتمد فيه على النشرات الاقتصادية لإدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي لسنوات 2013 إلى 2018 .

ثالثاً . تحديد المشكلة

لا تميل المصارف – في الغالب – نحو تمويل المشروعات الصغيرة . وذلك بسبب مجموعة من العوامل ، لعل أهمها: عدم توفير الضمانات الكافية ، حيث أن المشروعات الصغيرة لا تمتلك في الغالب الأصول الكافية لتعويض المقرض عند توقف المقترض عن سداد مستحقاته.

وحتى لو قامت المصارف بتمويل المشروعات الصغيرة ، فالمصارف التجارية غالباً تختص بالتمويل قصير الأجل ، وهذا التمويل يمكن أن تستخدمه المشروعات الصغيرة في تمويل الأصول المتداولة ،أما الأصول الثابتة فإن تمويلها بهذا النوع من التمويل يعتبر عالي المخاطرة ، (توفيق وشريف ،1984) .

كما أن المصارف التي قد تقوم بتمويل هذه المشروعات . إنما تمول المشروعات القائمة منها ، والتي تعمل منذ فترة ، ولا تمول المشروعات قيد التأسيس ، وهذا يدل على أن هناك فرصة اقتصادية حقيقية على درجة عالية من الأهمية قد ضاعت، والتي تتمثل في حالة وجود فرد أو أفراد يريدون تأسيس مشروع صغير ، وتتوفر لديهم الخبرة الكافية، والقدرات الشخصية اللازمة ، ويكون المشروع على درجة عالية من الجدوى الاقتصادية ، ولكن لا يمتلكون التمويل اللازم لهذا المشروع ، فإذا لم تقم المصارف بتمويلهم فإن هناك بالفعل فرصة اقتصادية قد ضاعت ، خاصة وأن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً بارزاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك يمكن القول : إن هناك مشكلة في توفير التمويل للأصول الثابتة والمتداولة للمشروعات الصغيرة ، وهذه المشكلة قائمة حتى بالنسبة للاقتصاد الوطني ، ويتضح ذلك من خلال خلفيات و مظاهر المشكلة .

عليه... أصبح من الضروري إيجاد السبل الملائمة لتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات ؛ من أجل القيام بدورها في الاقتصاد الوطني .

وتأسيساً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي :-

ما هي أسباب عدم حصول المشروعات الصغيرة على التمويل الكافي ؟ وما هو السبيل الملائم لزيادة حجم التمويل الممنوح لهذه المشروعات ؟

3- أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في أنه يعد من البحوث التطبيقية التي تؤكد فاعلية دور المراكز العلمية في خدمة المجتمع ، والذي يتضح من خلال :

أ – المساهمة في إيجاد مصادر تمويلية جديدة وضمانات إضافية.

ب- تخفيض تكاليف التمويل للمشروعات الصغيرة .

ج – الأخذ بمبدأ التنويع من حيث توسيع نطاق منح الائتمان للمشروعات المختلفة من حيث الحجم والنشاط .

د – مساعدة إدارة الائتمان في التقليل من مخاطر منح الائتمان لتلك المشروعات .

هـ – دعم المشروعات الصغيرة لما لها من دور كبير في التنمية الاقتصادية ، وفي مواجهة مشكلة البطالة وأهميتها في عملية الربط الأمامي والخلفي مع المشروعات الكبيرة ، مما يساهم في زيادة حجم القيمة المضافة للمجتمع .

و – المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بدراسات تتعلق بالمشروعات الصغيرة في ظل تضخم الكادر الوظيفي للقطاع العام في ليبيا .

4- هدف البحث :

يهدف البحث إلى :-

أ-التعريف بالمشروعات الصغيرة وأهميتها .

ب-التعريف بالطرق الحديثة لزيادة مصادر وحجم التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة .

ج-التعريف بواقع المشروعات الصغيرة في ليبيا والمشاكل التي تواجه تمويلها .

د- تركيز الضوء على أهمية دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي .

5- حدود البحث:

أ . الحدود الزمنية والمكانية :

الحدود الزمنية للدراسة الفترة من 1994 إلى 2018 ، وذلك لان هذه الفترة هي الفترة التي ظهرت فيها بوضوح المشروعات الصغيرة بعد صدور قانون رقم (9) لسنة 1992 . بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية بعد فتر طويل من التأميم ، والحدود المكانية للدراسة في العاصمة طرابلس .

ب . الحدود المفاهيمية :

استخدم تعبيرا المشروعات الصغيرة و المشروعات الصناعية الصغيرة ؛ ليحملا نفس المعنى ، ويقصد بها المشروعات الصغيرة التي يكون غرضها الأساسي تحويل المواد – سواء كانت منتجة أو زراعية أو حيوانية – إلى منتجات كاملة الصنع ، أو وسيطة ، أو تحويل المنتجات الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع بما في ذلك تجميع وتركيب وصيانة الآلات والأجهزة ، وغيرها من مشاريع الخدمات

الصناعية وقد اعتمد في هذا التعريف على تعريف المشروع الصناعي في القانون الليبي حسب ما جاء في القانون رقم 22 لسنة 1989ف .

. مؤسسة الضمان : هي مؤسسة تقوم بتغطية مخاطر عدم الدفع لصالح الدائن الناتجة عن عدم سداد القرض أو الالتزام.

. التأجير التمويلي : هو اتفاق بمقتضاه يقوم مستخدم الأصل . أي مستأجره بدفع . القيمة الإيجارية المتفق عليها إلى مؤجرها ، وتستحق الدفعة الأولى بعد إبرام الاتفاق مباشرة أما الدفعات الإيجارية فيتم تحديدها بناء على اتفاق بين المستأجر والمؤجر .

6– فرضية البحث:

يعتمد هذا البحث على الفرضيات الآتية :

أ – تعاني المشروعات الصغيرة من صعوبة حصولها على مصادر التمويل نتيجة عدم توفر الضمان الكافي لدى هذه المشروعات .

ب – تعاني المشروعات الصغيرة من صعوبة حصولها على مصادر التمويل نتيجة صغر حجم الموارد المخصصة للإقراض.

ج – إن استخدام التأجير التمويلي يلائم البيئة المحلية ، ويؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة .

د – أن وجود مؤسسة فاعلة متخصصة بضمان القروض يلائم البيئة المحلية ، ويؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة .

7– منهجية البحث :

تنقسم منهجية البحث إلى ما يلي :

أ . المنهج العلمي المتبع :

لتحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال جمع البيانات الأولية والثانوية من مصادر متنوعة ، ومن تم تحليل البيانات الأولية بواسطة البرنامج الاحصائي وعلى النحو التاي :

ب . مصادر جمع البيانات :

- البيانات الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات من خلال توزيع استمارتين للاستبيان – صممت لهذا الغرض – على عينة الدراسة التي تتكون من مجموعتين هما مانحي التمويل وطالبي التمويل .
- البيانات الثانوية : لتغطية الجانب النظري من البحث تم الاعتماد على الكتب والدوريات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى التقارير واللوائح المنظمة للمؤسسات المالية.

ب . مجتمع الدراسة :

مجتمع البحث يتكون من المؤسسات المالية العاملة في ليبيا ، والمشروعات الصناعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص في ليبيا .

ج . عينة البحث :

أما عينة البحث فهي مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري إضافة إلى مصرف التنمية وصندوق ضمان الإقراض (صندوق التحول للإنتاج سابقاً) ، والمشروعات الصغيرة داخل العاصمة طرابلس.

د . أسلوب جمع البيانات :

سيتم الاعتماد في جمع البيانات على استمارات الاستبيان ،بالإضافة إلى التقارير و اللوائح المنظمة للمؤسسات المالية.

هـ . المشاكل التي واجهت الباحث :

هذه الدراسة مثلها مثل أغلب الدراسات إذ لابد وأن تواجهها مشكلات خلال مراحل إعدادها المختلفة ، ولقد واجهت الباحث بعض المشكلات ، والتي تركزت في نقص البيانات والمعلومات الحديثة المتعلقة بالمشروعات في ليبيا بشكل عام وخاص المشروعات الصغيرة ، وضعف تعاون المؤسسات المالية المختلفة مع الباحث .

8– الدراسات السابقة :

تتعرض هذه الدراسة إلى عدد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وسنأتي على عرض مختصر لها فيما يلي:

أ–دراسة (محمد أحمد ناصر ، 2012): تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية بولاية البحر "الأحمر نموذج بنك أم درمان الوطني"، أتبعت الدراسة المنهج الوصفي وذلك لدراسة الإطار النظري للدراسة والمنهج التاريخي لدراسة الحالة وذلك لاختبار فرضيات الدراسة للوصول للنتائج المرجوة، وتوصلت الدراسة إلي أن مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الولاية ضعيفة مقارنة بالموارد الطبيعية المتوفرة والتي لم تستغل حتى الأن، وعدم قيام وحدة التمويل الاصغر بالولاية بالدور المناط بها لحداثة تكوينها، وأن البنوك تفضل صيغة المرابحة على صيغ التمويل الأخرى لتفادي المخاطر وتحقيق مكاسب مادية فقط.

أما التوصيات فقد أوصت الدراسة بأن تقوم الولاية أو لجنة منها الإشراف ومتابعة نتائج مشاريع التمويل الأصغر ، كما يجب دخول الولاية كمستثمر وتكوين مؤسسات إنتاجية وخدمية لفترة مؤقتة بعدها تباع للقطاع الخاص عبر سوق للأوراق المالية بالولاية، وكذلك إنشاء أسواق متخصصة لتسويق تلك المنتجات داخلياً وخارجياً.

ب–دراسة (صبا قبرصلي ، 2013) : دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، يناقش هذا البحث أهم المشكلات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولاشك أن المؤسسات المالية بعامة والمصارف بخاصة تلعب دوراً في تمويل ودعم هذه المشروعات، وعلى الرغم من ذلك فإن أصحاب هذه المشروعات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على مصادر التمويل ، لاسيما الائتمان المصرفي ، ويعود ذلك لأسباب عديدة في مقدمتها تشدد المصارف في منح التمويل اللازم لهذه المشروعات بسبب ضعف الضمانات المتاحة لديها.

ولقياس درجة إسهام المصارف في تمويل هذه المشروعات قامت الباحثة بتصميم استبانة وزعت على عدد من المصارف العاملة في سورية . وبعد تحليل إجابات المستقصى منهم واختبار الفرضيات توصلت الباحثة إلى أن المصارف لا تقوم بتقديم تسهيلات للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، غير أنها تعتمد في قرار تمويلها على السمات الخاصة للمشروع .

ج– دراسة (أمنه عبد العالي خالد ، 2016) : تقويم كفاءة التمويل بصيغتي المشاركة والمرابحة في تمويل المشروعات الصغيرة ، هدفت هذه الدراسة إلى تقويم كفاءة صيغتي المشاركة والمرابحة في تمويل المشروعات الصغيرة وتتمثل مشكلة الدراسة من خلال تقارير الأداء المالي للمصارف حيث نجد أن تمويل المشروعات الصغيرة يعتمد اعتماداً كلياً على صيغة المرابحة، ولا يعتمد على صيغة المشاركة. ويسعى الباحثان لمعرفة أي الصيغ أفضل و أكثرها ملائمة وكفاءة في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة . وتمثلت أهم نتائج الدراسة

في ضعف استخدام المشاركة في تمويل المشروعات الصغيرة ، وتركيز الطلب علي التمويل بصيغة المرابحة أدي إلي زيادة التعثر في الصيغة. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي تقليل تركيز التمويل بصيغة المرابحة وتفعيل استخدام صيغة المشاركة في تمويل المشروعات الصغيرة ، ضرورة العمل علي التنويع في الصيغ المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة وذلك باستخدام الصيغ التي تلاءم المشروعات الإنتاجية كالإجارة والسلم والمزارعة الأمر الذي يساعد في زيادة حجم التمويل وتوزيعه على أكبر شريحة من المستهدفين لتفادي مخاطر الاعتماد علي صيغة واحدة، ضرورة العمل علي تدريب العاملين بالمصارف لتقديم خدمة التمويل للمشروعات الصغيرة.

د– دراسة (عبد العزيز عبد الكريم الدرسي ، 2016) : دور تقويم المشروعات في دفع عجلة التنمية بليبيا ، تناولت الدراسة دور تقويم المشروعات في دفع عجلة التنمية بليبيا حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تبني ودعم سياسات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد ظهر ذلك في محاولة القضاء على البطالة والحد من الفقر ، بل وتحقيق رفاهية اقتصادية . ونبعت أهمية الدراسة في الرؤية التي تنشدها كل المجتمعات والدول للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تقوم على بناء الامكانيات التي تعمل على زيادة الدخل القومي. وهدفت الدراسة إلى دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في ليبيا وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها ليبيا. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي ، وكذلك دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: المصادر التمويلية تلبي الاحتياجات المالية بشكل عام ، تتسم عملية القرض من المصرف بالصعوبة نسبة لضعف الضمانات المقدمة للمصارف ، وأن أفضل العناصر للحصول على الأموال أو القروض هي تمويل عملية التوسع والنمو . ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة التوسع في عملية المشاريع الصغيرة حتى تلعب دوراً كبيراً في الحد من البطالة وتوفر فرص العمل. تسهيل عمليات التمويل المصرفي وتوفير المساعدات الحكومية لزيادة النمو الاقتصادي . التدريب المستمر لاكتساب الخبرة الادارية من قبل الجهات الحكومية والبنوك حتى تذلل مشاكل التمويل وإنشاء المشروعات .

هـ– محمد الهادي خليل ، 2017) : تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور المنشآت والمشروعات الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي في المجتمع ، وك\لك بيان الاهتمام المتزايد الذي تلقاه مثل هذه المنشآت كونها أداة هامة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأصحبها بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام. كما يعود الاهتمام بها من خلال النظر إلى بعض الأثار الإيجابية لها من بينها المساهمة في زيادة فرص التوظيف وتحسين مستوى معيشة العاملين فيها .

هذا ويتمكن ملاك هذه المنشآت من استثمار مهاراتهم الإبداعية كرياديين بالعمل يتمتعون بالصفات والسمات الشخصية التي تكفل تحقيق أحلامهم وعزيمتهم في الإصرار والقدرة على الاستمرار بالرغم مما قد يدفعهم للتوقف بالعمل المعين ، بالإضافة إلى تحقيقهم لدخل مستمر يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي لديهم ، ومن تم الاندماج مع المجتمع .

و – دراسة اقبال مسعود الشامي ، خالد حسن عبد الصمد ، 2018) : تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة لما لها من دور أساسي لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وهي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الايجابي على الاقتصاد الوطني. هدفت الدراسة إلى معرفة حجم الدور الذي يلعبه مصرف التنمية (فرع مرزق) في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمنطقة من خلال التمويل الذي يقدمه لهذه المشاريع ، ومدى الدور الذي ساهم به على نمو اقتصاد المنطقة . وتوصلت الدراسة إلى

عدد من النتائج أهمها عدم تطابق احتياجات المنطقة من الخدمات والمنتجات التي تفي باحتياجات المنطقة . مما أدى إلى هدر حجم كبير من الموارد المالية التي كان يمكن توظيفها بشكل اكثر كفاءة وفاعلية في تنمية المنطقة اقتصادياً ، كما خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها ، منح القروض للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي تلبي احتياجات السوق بالمنطقة والموجهة نحو انتاج سلع حقيقية بما يضمن استثمار أفضل للموارد المالية ، ووضع نظام وآلية محددة لمتابعة وتحصيل اقساط القروض الممنوحة في مواعيدها المحددة .

ز–دراسة (عبد الرحمن عبيد جمعة ، وسام مجيد علي ، 2018) : دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية هذه المشروعات من خلال تنسيقها مع المصارف العراقية الخاصة انطلاقا من فرضية مفادها هو ان تمارس الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وكبيرا في تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في مثل هكذا مشاريع من خلال تسهيل اجراءات منح التمويل مما يشجع المستثمرين في زيادة استثماراتهم في مثل هذا النوع من المشاريع.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها مساهمة الشركة بتمويل (18121) مشروعا صغيرا ومتوسطا خلال المدة 2009–2015 ، مما يؤكد على دورها في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما استطاعت الشركة في توفير فرص عمل للعاطلين بنحو (9050) فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال المدة 2009–2015 مما يعني مساهمتها في الحد من البطالة في العراق.

كما توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان اهمها ضرورة تلبية متطلبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخفيض سقف متطلبات وشروط الإقراض، وزيادة حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل الشركة وعدم تحديدها بمبلغ معين، مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقرض، وإعادة النظر بأسعار الفائدة على ضوء نشاط المشروع.

ح–دراسة (وسام مجيد علي ، 2018) : دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة ، لقد سعى البحث من خلال هذا البحث الى معرفة ماهية المشروعات الصغيرة واهمية تمويلها ودور المصارف الحكومية في تمويلها. لذلك بني البحث على فرضية مفادها (يؤدي التمويل الممنوح من المصارف الحكومية وفق الاجراءات المتبعة الى دعم المشروعات الصغيرة من خلال تشغيلها وتطويرها وتحقيق فرص العمل). تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها: عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشروعات الصغيرة من خلال التعاقد معها، إذ تفضل اغلب الدوائر الحكومية المنتجات الأجنبية المستوردة، اضافة الى ذلك ان السياسة الائتمانية المتشددة المتبعة من قبل المصارف العراقية خاصة بعد سنة 2003 المتمثلة بارتفاع معدل الفائدة أدى إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة. كما خرج البحث بجملة من التوصيات منها: ضرورة تلبية متطلبات

المشروعات الصغيرة وذلك من خلال تخفيض سقف متطلبات وشروط الإقراض، وزيادة حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل الشركة وعدم تحديدها بمبلغ معين مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقرض.

❖ **– التعليق على الدراسات السابقة :**

اجمعت اغلب الدراسات على أهمية دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاديات المختلفة ، كما أنها تكاد تجمع على أن المشروعات الصغيرة تعاني في الغالب من مشكلة التمويل بسبب عدم قدرتها على توفير الضمانات التقليدية الكافية ، كما ترى أغلب الدراسات أنه يجب دعم هذه المشروعات وتذليل الصعاب أمامها وإيجاد البرامج والأساليب الكفيلة بسهيل حصولها على التمويل الذي تحتاجه . وما يميز هذه الدراسة هو أنها تدرس الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا البلد صاحب الاقتصاد الريعي والذي يعاني من تضخم في الكادر الوظيفي في القطاع العام وبالتالي فهو في أمس الحاجة لهذه المشروعات .

9– الاطار النظري :

1 – مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة

1.1– مفهوم المشروعات الصغيرة :لا شك أن تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة بالغ الأهمية ، وقد تبدو هذه الأهمية أكثر إلحاحاً في الدول النامية ، حيث قد تقضي مصلحة هذه الدول التعرف على مجموعة المشروعات الصغيرة والإلمام بجميع أنشطتها ، للوقوف على مشاكلها ،ووضع البرامج الكفيلة بدعمها وتطويرها .

ولا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للمشروعات الصغيرة بين الاقتصاديين ، فالتعريف يختلف من دولة إلى أخرى ، ومن منظمة إلى أخرى ، ومن اقتصاد إلى آخر فما قد يعتبر مشروعاً صغيراً في بلد ما . قد لا يعتبر مشروعاً صغيراً في بلد آخر ،وأحيانا يوجد أكثر من تعريف لها في داخل البلد الواحد ، وتتباين هذه التعريفات وفق اختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية ودرجة تطور المجتمع ومستويات الدخل والفلسفة الاقتصادية السائدة (راجع في ذلك : مجدي عبدالله ، 2001 ، عبد القادر أحمد ، سعود الفياض 1992، محمد الهادي خليل، 2017، أحمد مشعل، 2013)

إلا إنه هنالك مجموعة من المعايير التي استخدمت لمحاولة وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة ، ولقد انقسمت هذه المعايير إلى قسمين :

معايير كمية تعتمد الجانب الكمي ، ومعايير وصفية تعتمد على الجانب الوصفي .

1.1.1.– المعايير الكمية :وهي معايير اعتمدت على اعداد أو قيم بحيث يمكن قياسها أو تحديدها بشكل دقيق، ومن أهمها معيار عدد العاملين و معيار رأس المال المستثمر معيار ومعامل رأس المال / العمل، وكذلك معيار كمية وقيمة الإنتاج ومعيار حجم وقيمة المبيعات .

2.1.1. المعايير الوصفية : وهي معايير اعتمدت على الجانب الوصفي بحيث لم تعتمد على ارقام أو قيم يمكن قياسها بشكل دقيق، ولعل من أهمها معيار التكنولوجيا المستخدمة ومعيار الإدارة والتنظيم ،ومعيار درجة الانتشار وكذلك معيار استقلالية الإدارة أي أن يكون المدير هو مالك المشروع ، ومعيار تدبير الأموال أن يتم تدبير رأس المال المطلوب بواسطة شخص أو عدد محدود من الأشخاص، ومعيار محلية نشاط المنشأة أي أن يقيم العاملون وأصحاب المشروع في نفس المنطقة التي يقام فيها المشروع بالإضافة إلى

معيار انه ينتمي للقطاع الخاص، ومعيار الاعتماد الأساسي على الخامات والمستلزمات المحلية .(راجع في ذلك : فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، 2010، محمد البلتاجي، 2009 ، عبد الله شامية ،2016).

2.1 . أهمية المشروعات الصغيرة : رغم تعزيز التطور التقني والتكنولوجي السريع لاقتصاديات الحجم الكبير منذ مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا، وما نتج عن ذلك من مشروعات عملاقة، إلا أن المشروعات الصغيرة ظلت قائمة وقادرة في أحيان كثيرة على منافسة المشروعات الكبيرة ، بل والتكامل معها أيضاً .

وإذا كانت اقتصاديات الحجم الكبير قد أدت إلى خفض مؤكد في تكاليف الإنتاج ، وساعدت على إيجاد فرص العمل لأعداد هائلة من البشر ، فإن للمشروعات الصغيرة دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد ، والذي يتضح من خلال خلق فرص العمل و تكوين قاعدة عريضة من العمال المهرة وفي استخدام الموارد المحلية و استجلاب وتوطين التكنولوجيا وكذلك في الرفع من مرونة الاقتصاد وتحقيق العدالة في توزيع التنمية والمحافظة على الصناعات التقليدية.(راجع في ذلك: محمد محروس اسماعيل 1992، عبد الله أمحمد شامية، 2016، بركات محمد أبو النور،1993، لانا أحمد النسور، 2015).

2. مصادر تمويل المشروعات الصغيرة : يقصد بمصادر التمويل : مجموعة المصادر التي تحصل منها المنشأة على الأموال اللازمة من أجل القيام بأنشطتها المختلفة ، وبالتالي فإنها تتضمن كافة الخصوم ، سواء كانت قصيرة او طويلة الأجل، ويمكن تقسيمها إلى مصادر تقليدية ومصادر مستحدثة .

1.2. مصادر التمويل التقليدية : والتي من أهمها :

1.1.2 – التمويل الذاتي: يعتمد صاحب المشروع . في هذا النوع من التمويل . على مدخراته الشخصية في تمويل المشروع ، وقد يساعده بعض أفراد أسرته في التمويل.

2.1.2 – الائتمان المصرفي قصير الأجل :هو الائتمان الذي تمنحه المصارف لعملائها على أن يتم سدادها في مدة أقصاها سنة ، وغالباً ما يكون قابلاً للتجديد.

3.1.2 – الائتمان المصرفي متوسط وطويل الأجل :على الرغم من أن القروض قصيرة الأجل "هي النشاط الرئيسي للمصارف التجارية " (جميل أحمد توفيق ، علي شريف ،1992، ص420) ، إلا أنها تمنح بعض القروض الطويلة ومتوسطة الأجل . في بعض الأحيان . عندما تكون سيولة المصرف مرتفعة ، وعند إيجاد العميل الذي تتوفر فيه الشروط المطلوبة. فإن مدة القرض متوسط الأجل عادة لا تتجاوز خمس سنوات ، أما القروض طويلة الأجل فهي قد تصل إلى 15 سنة (جميل أحمد توفيق ، محمد صالح الحناوي ،1993) ، وقد تتجاوزها ، وبطبيعة الحال فإن التشدد وطلب الضمانات يكون أكبر في هذا النوع من القروض ، مما يجعله أكثر صعوبة بالنسبة للمشروعات الصغير .

4.1.2 – الائتمان التجاري :الائتمان التجاري هو نوع من أنواع التمويل قصير الأجل ، تحصل عليه المنشأة من الموردين ويتمثل في المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها في عملياتها . وتعتمد المنشآت على هذا النوع من التمويل أكثر من اعتمادها على الأنواع الأخرى من التمويل قصير الأجل، وقد يكون هو التمويل الوحيد المتاح لبعض المنشآت.(منير إبراهيم هندي ،1997).

2.2 – مصادر التمويل المستحدثة: بالإضافة للمصادر التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة التي سبق ذكرها ،هنالك بعض المصادر المستحدثة لتمويل المشروعات الصغيرة ، منها ما هو خاص بتمويل المشروعات الصغيرة مثل : ضمان القروض ، ومنها ما هو

مستخدم في تمويل المشروعات باختلاف أنواعها مثل التأجير التمويلي ، إلا أنه يتلاءم مع تمويل المشروعات الصغيرة بشكل كبير بسبب عدم حاجته لضمانات تقليدية .

1.2.2 . التأجير التمويلي "التأجير هو اتفاق بمقتضاه يقوم مستخدم الأصل أي مستأجره بدفع القيمة الإيجارية المتفق عليها لمالك الأصل أي مؤجره" (منير ابراهيم هندي ، المصدر سابق ، ص553). هذا وعادة ما تستحق الدفعة الأولى من الإيجار فور توقيع العقد، وهذا بدوره يمكن المشروعات من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة دون الحاجة إلى تملكها ، ودفع كامل ثمنها ، أو حتى تقديم دفعة مقدمة ، بل يقتصر الأمر على قيام المستأجر بدفع إيجار دوري مع احتفاظ المؤجر بملكية تلك الأصول هذا ولتأجير عدة أنواع تختلف شروط التعاقد فيها من نوع إلى آخر ، ولعل من أهمها التأجير التمويلي أو الرأسمالي ، والتأجير التشغيلي ، والبيع وإعادة الاستئجار.(المصدر السابق)

2.2.2 – ضمان مخاطر الائتمان : يتمثل هذا النوع من الضمان في التعهد بتغطية كل أو جزء من الخسائر التي تحصل عند تعثر العميل المقترض عن سداد ما هو مستحق عليه لصالح المقرض ، ويختلف الجزء المتفق على تغطيته من الخسائر من مؤسسة إلى أخرى ، ومن بلد إلى أخر ، ففي اليابان وفرنسا على سبيل المثال . يتم تقديم ضمانات بنسبة 100% . أي أن البنك الممول لا يشارك وتهدف برامج الضمان إلى إخراج المصارف التجارية من إطارها التقليدي وإعطائها فرصة ؛ لإقراض أصحاب المشروعات الصغيرة، خاصة وأن عقبة الضمانات المالية المطلوبة من أكبر العقبات التي تحول بين صغار المقترضين والمصارف التجارية.(عبد الرحمن يسري أحمد ، 1996)

3.2.2 مصادر تمويل تستخدمها المصارف الإسلامية : تستخدم المصارف الإسلامية بعض الأساليب التمويلية التي تلائم ما تتسم به من خصوصية إسلامية ، ومن أبرز هذه الأساليب الشراكة ، والمضاربة ، والمرابحة ،إضافة إلى تأجير الأصول ، والذي سبق شرحه فيما سبق .

3. لمحة عن واقع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي

لتوضيح واقع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي . لابد من تحديد مفهوم هذه المشروعات في الاقتصاد الليبي ، والوصول إلى لمحة عن حجم الدور الذي تلعبه.

1.3 . تعريف المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي

في حين اعتمد البعض على المعيار الوصفي في تعريف المشروعات الصغيرة ، اعتمد الكثيرين على المعيار الكمي منفرداً ، أو بالإضافة إلى المعيار الوصفي في تعريف المشروعات الصغيرة.

ولقد استخدمت الكثير من الدول معياري العمالة ورأس المال ، للتمييز بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .كما سبق تناولنا ذلك فيما سبق . إلا أن المشرع الليبي لم يستخدم المعيار الكمي في تعريف المشروعات الصغيرة حتى سنة 2018م، واستخدم المعيار الوصفي ببساطة متناهية عندما قال : إن الصناعات الصغيرة هي الصناعات البسيطة التي لا تستخدم تقنية معقدة . ولقد جاء ذلك في القانون رقم 22 لسنة 1989 م.

إلا أن (شامية) يحدد التعريف العام للمشروعات الصغيرة في ليبيا "بأنها كافة التشاركيات الفردية والجماعية والتي تمثل القطاع الصناعي الخاص في الاقتصاد الليبي". (عبد الله أحمد شامية ، 1994 ، ص9) .

بينما يمثل القطاع الصناعي العام (المملوك للمجتمع) كافة المشاريع العامة والمشتركة ، وعليه فإنه وفق هذا التعريف، يمكننا تقسيم الوحدات الصناعية القائمة في الاقتصاد الليبي إلى الآتي:

- الوحدات الصناعية الكبيرة المملوكة للقطاع العام .
- الوحدات الصناعية الصغيرة التي تم تمليكها للعاملين .
- الوحدات الصناعية الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص .

وبذلك تكون المشروعات الصغيرة :هي التي تتضمن الوحدات الصناعية الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من الفقرات السابقة.

ويتفق الباحث إلى حد كبير مع هذا التعريف ويرى الباحث أن أغلب مشاريع القطاع الخاصة هي مشروعات صغيرة وسوف يؤخذ بذلك كأساس في تصنيف المشروعات الصغيرة في ليبيا.

2.3 . دور المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا

1.2.3– مصرف التنمية :

تأسس مصرف التنمية بموجب قانون رقم (8) لسنة 1981 برأس مال قدره مئة مليون دينار ليبي ، مقسمة إلي عشرة آلاف سهم قيمة كل سهم ، منها عشرة آلاف دينار ، مملوكة كلها للدولة ؛ ليحل محل القسم الصناعي من أعمال المصرف الصناعي العقاري السابق ، وقد بدأ المصرف أعماله في نفس العام . و يهدف المصرف إلي تحقيق الأغراض التالية :

- تقديم القروض لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية ،سوء كانت في شكل مشروعات جديدة أو توسعات ، أو تحديثات لطاقات إنتاجيه قائمه ، أو أعمال مساعده لها.
- توفير المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية التي يمولها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وعليه . متى طلب منه ذلك . توفير المساعدة والمشورة لأية مشروعات أخرى ولو لم يكن ممولا لها .
- اظهار الفرص الاستثمارية التي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية ، وتنويع مصادر الدخل ، بما يخدم أغراض التنمية وملاءمتها وعرضها على الجهات المختصة .
- استقطاب المشاركة الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية وفقاً للسياسة الاقتصادية.

2.2.3 . صندوق التحول للإنتاج : بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (64) لسنة1369 و.ر الصادر بتاريخ 14 . الربيع . 1369 و.ر ، وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 164 لسنة 1369 و.ر الصادر بتاريخ 21 . الماء 1369 و.ر . فأن صندوق التحول للإنتاج هو مؤسسة مالية لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تتبع اللجنة الشعبية العامة ، وتخضع لإشراف شؤون الإنتاج.

ويهدف الصندوق إلى المساهمة في تنفيذ برامج التحول للإنتاج ؛ وذلك بتقديم صور الدعم المختلفة إلى الراغبين في مزاولة أنشطة إنتاجية ، أو خدمية من العاملين في الوحدات الإدارية ، أو الداخلين لسوق العمل من الخرجين والباحثين عن العمل في إطار فردي أو تشاركي . إلا انه تم تغيير اسم الصندوق واختصاصه ليصبح صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل ، وهو لم يعمل بشكل فعلي إلى تاريخ اعداد هذه الدراسة.

3.3 – دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي

لتحديد حجم الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي . لابد من الرجوع إلى حجم تأثيرها في الاقتصاد ، ومستوى الأداء لهذه المشروعات . من حيث العمالة ورأس المال والإنتاجية ، وسنحاول هنا تقيم ذلك . بالنظر إلى دور المشروعات الكبيرة ، على الرغم من صعوبة المقارنة بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة ؛ نتيجة لما تتمتع به الأخيرة من مزايا واستثناءات قد لا تتوفر للمشروعات الصغيرة ؛ نتيجة لملكية الدولة للمشروعات الكبيرة ووقوفها وراء هذه المشروعات في الغالب بكل قوة.

جدول (4) يوضح عدد العاملين والتكلفة الاستثمارية وقيمة الانتاج للمشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة واجمالي المشروعات والاهمية النسبية لكل منهما في الاقتصاد الليبي وذلك في بداية الفترة التي شملتها الدراسة.

ت	البيـــان	المشروعات الصغيرة	المشروعات الكبيرة	اجمالي المشروعات	الاهمية النسبية	
					المشروعات الصغيرة	المشروعات الكبيرة
1	عدد العاملين	28820	53211	82031	**%35**	**%65**
2	**التكلفة الاستثمارية**	**178190000**	**3119146800**	**3234136800**	**%5.5**	**%94.5**
3	**قيمة الانتاج**	**228780000**	**1073743000**	**1302523000**	**%17.5**	**%82.5**

عند المقارنة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة لم نتمكن من الحصول على بيانات حديثه تتعلق بالتشاركيات الصناعية الخاصة، لعدم وجود هذه البيانات أصلا ، لذلك استخدمت أحدث بيانات متوفرة وهي : البيانات الناتجة عن المسح الشامل للتشاركيات الصناعية الذي قامت به الإدارة العامة للتنظيم الصناعي في سنة 1994 ، ولتكون هده المقارنة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة عادلة استخدمت بيانات للمشروعات الكبيرة عن نفس الفترة .

1.3.3. العمالة :

بالنظر إلى الجداول (4) نلاحظ أن عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة ، يمثل ما نسبته 35% من أجمالي المشروعات بينما تمثل المشروعات الكبيرة ما نسبته 65% من إجمالي العمالة، وهذا يدل على أهمية الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في توظيف العمالة.

وللتأكد من فاعلية المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل . سوف نحاول إيجاد تكلفة فرصة العمل في كل من المشروعات الصغيرة والكبيرة ، والتي يمكن الوصول إليها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{تكلفة فرصة العمل} = \frac{\text{إجمالي التكلفة الاستثمارية}}{\text{مجموع عدد العاملين}}$$

ويقصد هنا بتكلفة فرص العمل المبلغ اللازم من أجل أيجاد فرصة عمل واحدة ، وبالرجوع للجدول (4) يمكن ايجاد تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة وهي:

$$\text{تكلفة فرصة العمل} = \frac{178190000}{28820} = 6182 \text{ د.ل}$$

أي أن كل فرصة عمل تخلق في المشروعات الصغيرة تكلفة 6182 دينارا ، أما بالنسبة للمشروعات الكبيرة ففرصة العمل فيها تكلف 58618 دينار ليبي .

$$\text{تكلفة فرصة العمل} = \frac{3119146800}{53211} = 58618 \text{ د.ل}$$

وهنا يتضح الفارق الكبير بين تكلفة فرصة العمل في كل من هذه المشروعات ، ويتضح أيضا أنه على الرغم من أن المشروعات الكبيرة قد حققت فرص عمل ضعف ما حققته المشروعات الصغيرة، إلا أن قدرة المشروعات الصغيرة على خلق فرص العمل . اكبر بكثير إذا توفرت لها نفس الظروف التي توفرت للمشروعات الكبيرة من دعم وتمويل ومساندة.

2.3.3– التكلفة الاستثمارية وقيمة الانتاج :

بلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروعات الصناعية الصغيرة 178190000 دينار . أي ما يمثل نسبة 5.5% من أجمالي التكلفة الاستثمارية للقطاع الصناعي البالغة 3234136800 دينار. بينما بلغت التكلفة الاستثمارية للمشروعات الكبيرة في القطاع الصناعي 3119146800 دينار ، لتمثل 94.5% من إجمالي قيمة الاستثمار في القطاع الصناعي ، ويتضح ذلك من خلال الجداول (4).

ويتضح من خلال الجدول رقم (4) أن المشروعات الصغيرة كانت أقدر من المشروعات الكبيرة في إدارة هذه الاستثمارات ، فعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة لم تحصل إلا على 5.5% من أجمالي استثمارات القطاع الصناعي ، إلا أنها استطاعت أن تنتج ما قيمته 17.5% من قيمة إنتاج القطاع الصناعي ككل ، واستطاعت أن تشغل 35% من القوة العاملة في القطاع الصناعي، ولتوضيح كفاءة المشروعات الصغيرة في إدارة استثماراتها . سنقوم بحساب إنتاجية الدينار الواحد في كل من الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة ، وسيتم ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{إنتاجية الدينار الواحد} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{التكلفة الاستثمارية}}$$

ويقصد بإنتاجية الدينار الواحد هي نصيب كل دينار من التكلفة الاستثمارية في الإنتاج. وبذلك تكون إنتاجية الدينار الواحد بالنسبة للمشروعات الصغيرة هو 1.28 دينار، وبالنسبة للمشروعات الكبيرة هو 0.34 دينار.

$$\text{إنتاجية الدينار بالنسبة للمشروعات الصغيرة} = \frac{228780000}{178190000} = 1.28 \text{ دينار}$$

$$\text{إنتاجية الدينار بالنسبة للمشروعات الكبيرة} = \frac{1073743000}{3119146800} = 0.34 \text{ دينار}$$

وهكذا يتضح الفارق الكبير بين إنتاجية الدينار في كل منها ، وهذا يدل على كفاءة المشروعات الصغيرة في إدارة استثماراتها ، التي قد ترجع إلى الملكية الخاصة لهذه المشروعات وإلى ما تتمتع به من حافز الملكية الخاصة وما تتمتع به أيضاً من مرونة عالية مقارنة بالمشروعات الكبيرة .

وأخيراً يمكن تلخيص حجم الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، من خلال الآتي:

● – إن المشروعات الصغيرة هي الأقدر على خلق فرص العمل ، ويظهر ذلك من خلال تكلفة فرصة العمل التي تبلغ في المشروعات الكبيرة تسعة أضعاف ما هي عليه في المشروعات الصغيرة.

● – إن المشروعات الصغيرة كانت الأكفأ . من حيث إدارة استثماراتها ، بحيث تمكنت من تحقيق إنتاج يصل إلى 17.5% من الإنتاج الكلي للقطاع الصناعي، واستطاعت . أيضا . امتصاص أكثر من 35% من القوة العاملة في القطاع الصناعي بشكل عام، على الرغم من أنها لا تمتلك أكثر من 5.5% من حجم التكلفة الاستثمارية للقطاع الصناعي.

● – إن كل دينار استثمر في المشروعات الصغيرة . استطاع أن يحقق إنتاجاً بقدر 1.28 دينار ، بينما لم تتجاوز إنتاجية الدينار المستثمر في المشروعات الكبيرة 0.34 دينار .

10– الجانب التحليلي للدراسة :

أولاً. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من طرفي عملية التمويل وهما مانحي التمويل وهي المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى في ليبيا، والمستفيدين من التمويل وهي المشروعات الصغيرة في ليبيا.

ثانياً . عينة الدراسة :

حددت عينة الدراسة في المؤسسات المالية الرئيسية القائمة داخل العاصمة طرابلس وهي مصرف الأمة والصحاري ومصرف التنمية وصندوق ضمان الاقراض (صندوق التحول للإنتاج سابقاً)، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة داخل العاصمة وهي المشروعات التابعة للقطاع الخاص والتي يكون غرضها الأساسي تحويل المواد إلى منتجات تامة الصنع أو وسيطة أو تحويل المنتجات الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع أو وسيطة أو تحويل المنتجات الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع بما في ذلك تجميع وتركيب وصيانة الآلات والأجهزة ، وغيرها من مشاريع الخدمات الصناعية ، وتم اختيار العاصمة طرابلس للأسباب التالية :

أ – إن طرابلس هي أكبر المدن الليبية وهي العاصمة، وبالتالي فإن من الطبيعي أن يوجد بها أكبر عدد من المؤسسات المالية الرئيسية ، وأكبر عدد من المشروعات الصغيرة .

ب – تسهيل العمل على الباحث من حيث توزيع الاستمارات وتجميعها إذ أن الباحث كان مقيم في طرابلس فترة اعداد الدراسة.

ثالثاً ـ أسلوب جمع البيانات .

سيعتمد الباحث عند جمع البيانات في هذا الجزء من الدراسة على استمارة الاستبيان ، حيث سيقوم الباحث بتوزيع 160 استمارة استبيان هذا وسيكون الاستبيان في شكل استمارتين أ ، ب ، وذلك لأن عينة الدراسة منقسمة إلى مجموعتين هما : الممولين والمستفيدين من التمويل ، وهناك بعض الأسئلة الخاصة بكل مجموعة ، وستتكون كل استمارة من 15 سؤالاً منها أحد عشر سؤالاً مشتركة بين الاستمارتين ، و أربعة أسئلة مختلفة في كل استمارة عن الاستمارة الأخرى .

رابعاً . أسلوب الإحصاء المستخدم في التحليل .

عند تحليل استمارة الاستبيان سيتم استخدام جداول التوزيع التكراري ، بالإضافة إلى اختبار (كروسكال . واليس) لأختبار الفرضية الصفرية التي تقول :إن درجة الموافقة على مجموعة من الأسئلة متساوية ، مقابل الفرضية البديلة التي تقول : إن درجة الموافقة على تلك الأسئلة غير متساوية ، حيث يتم احتساب قيمة الاختبار ، فإذا كانت قيمة الاختبار أقل من قيمة مربع (كاي الجدولية) بدرجة حرية ومستوى معنوي معين ، يتم قبول الفرضية الصفرية وهي أن درجة الموافقة على تلك العبارات متساوية ، أما إذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية ومستوى معنوي معين ، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، وهي أن درجة الموافقة على تلك العبارات غير متساوية .

ومن ثم يتم استخدام قيمة Z لتحديد درجة الموافقة على كل العبارات المختلفة ، بحيث إذا كانت قيمة Z المقابلة لعبارة معينة أكبر من 1.96 ، فأن درجة الموافقة على تلك العبارة عالية . مقارنة بدرجة الموافقة على العبارات الأخرى .

أما إذا كانت قيمة Z المقابلة لعبارة معينة أقل من (1.96 ـ) ، فإن درجة الموافقة على تلك العبارة منخفضة مقارنة بالعبارات الأخرى ، وإذا كانت قيمة Z تقع بين (1.96 ـ ، 1.96) ، فإن درجة الموافقة على تلك العبارة متوسطة

خامساً ـ تحليل استمارة الاستبيان .

لقد تم توزيع 160 استمارة استبيان منها 80 استمارة فئة (أ) و80 استمارة فئة (ب) والاستمارة فئة (أ) هي الاستمارة الموجهة إلى موظفي الإدارة العليا ، وموظفي إدارة القروض بمصرفي الجمهورية والصحاري ، وموجهة أيضاً إلى موظفي الإدارات المختلفة ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة بمصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج .

ولقد تم استرجاع 70 استمارة أي أن هناك 10 استمارات فقدت ولم تسترجع ولقد تم استبعاد 9 استمارات أخرى لعدم موافقتها للشروط المطلوبة ، وبذلك تكون الاستمارات الداخلة للتحليل 61 استمارة فئة (أ) ، أما الاستمارة (ب) فهي الاستمارة الموجة إلى أصحاب المشروعات الصغيرة ، ولقد تم استرجاع 72 استمارة منها ، أي أن هناك 8 استمارات فقدت ، كما تم استبعاد 8 استمارات أخرى لعدم موافقتها للشروط المطلوبة في الاستمارة ، وبذلك تكون الاستمارات الداخلة في التحليل 64 استمارة فئة (ب) أي أن إجمالي الاستمارات الداخلة في التحليل 125 استمارة .

ولأن هناك أحد عشر سؤالاً مشتركا بين الاستمارتين كما اسلفنا ، فسوف يتم تحليل هذه الأسئلة في البداية ، ثم يتم تحـليل الأسئلة الأربعة الاخرى الموجودة في الاستمارة (أ) ، وبعدها الأربع أسئلة الاخـرى الموجـودة في الاستمارة (ب).

أ ـ تحليل الأسئلة المشتركة بين الاستمارتين .

– من الجدول (5) الذي يمثل التوزيع التكراري واختبار كروسكال الخاص بالسؤال رقم (1) والذي يوضح أهم العوامل الإيجابية للمشروعات الصغيرة ، نلاحظ أن الإجابات تتركز في فئتين : إحداهما مهمة إلى حد ما والأخرى مهمة جداً ، مما يشير إلى أهمية جميع الإيجابيات المذكورة ، إلا أن اختبار (كروسكال) يوضح أن هناك اختلافاً في درجة الأهمية بين العوامل المختلفة . على الرغم من اعتبارها مهم جميعاً . ويتضح ذلك من وسيط الأهمية ، حيث أدت العوامل التالية إلى خلق فرص العمل ، واستخدام الموارد المحلية ، وتحقيق العدالة في توزيع التنمية على وسيط أهمية يساوي 3 (مهمة جداً) ، بينما حصلت باقي العوامل على وسيط أهمية يساوي 2 (مهمة إلى حداً ما) ، كما أن قيمة الاختبار تساوي 38.59 ، وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 5 ومستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 11.07 ، مما يشير إلى وجود فروق في درجة الأهمية بين العوامل الإيجابية المختلفة . وبالرجوع إلى قيمة Z نلاحظ أن قيمةZ المقابلة لخلق فرص العمل أكبر من 1.96 ، مما يشير إلى الأهمية العالية لهذه الإيجابية مقارنة بالإيجابيات الأخرى ، وأن قيمة Z المقابلة للمحافظة على القيمة الاجتماعية وقيمة Z المقابلة للرفع من مرونة الاقتصاد . أقل من (1.96 ـ) ، مما يدل على الأهمية المنخفضة لهاتين الإيجابيتين مقارنة بالإيجابيات الأخرى .

وأخيراً نخلص إلى أن أهم الإيجابيات بالنسبة للمشروعات الصغيرة هي خلق فرص العمل ، ومن ثم تأتي استخدام الموارد المحلية وتحقيق العدالة في توزيع التنمية وتوزيع الصناعة على التوالي ، وأن أقل هذه العوامل أهمية هي المحافظة على القيم الاجتماعية والرفع من مرونة الاقتصاد .

جدول رقم (5) يوضح التوزيع التكراري واختبار كروكسال للسؤال (1) الخاص بأهم العوامل الإيجابية للمشروعات الصغيرة .

ت	البيـان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	خلق فرص العمل	4	%3	24	%19	97	%78	3	454.4	5.25
2	استخدام الموارد المحلية	10	%8	49	% 40	63	%52	3	360.0	0.26
3	الرفع من مرونة الاقتصاد	15	%13	52	%43	53	%44	2	328.0	2.08
4	تحقيق العدالة في توزيع التنمية	9	%8	48	%40	63	%52	3	364.1	0.02
5	المحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد الثقافية	15	%12	52	%43	54	%45	2	329.7	1.99
6	توزيع الصناعة وتحقيق التنمية المتكاملة	13	%11	48	%40	59	%49	2	347.4	0.98
قيمة الاختبار = 38.59								درجة الحرية = 5		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (6) الذي يوضح التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال رقم (2) الذي يبين أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة ، يتضح أن أكثر المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة أهمية . هي مشكلة التمويل ، ومشكلة سوء الإدارة ، ومشكلة نقص

المواد الخام وقطع الغيار ، وأقل هذه المشاكل أهمية عدم وجود أماكن توطين ، ونقص العمالة الماهرة والفنية . وبالرجوع إلى نتيجة الاختبار ، والتي تساوي 68.64 ، نلاحظ إنها أكبر من قيمة (مربع كاي الجدولية) بدرجة حرية تساوي 4 ومستوى معنوية 0.05 ، والتي تساوي 9.49 ، وهذا يدل على وجود فروقات في درجة أهمية المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة ، وبالنظر إلى قيمة Z نلاحظ قيمة Z المقابلة لمشكلة التمويل أكبر من 1.96 ، وهذا يدل على أن هذه النقطة أكثر أهمية من النقاط الأخرى ، كما نلاحظ أن قيمة Z المقابلة لمشكلة عدم وجود أماكن توطين للمشروعات الصغيرة . أقل من (1.96 ــ) ، وهذا يدل على أن هذه النقطة أقل أهمية من جميع النقاط الأخرى .

وبذلك يتضح أن أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة على الإطلاق هي مشكلة التمويل ، ومن ثم تأتي مشكلة سوء الإدارة ونقص المواد الخام ، وقطع الغيار على التوالي ، وأخيراً مشكلة نقص العمالة الماهرة والفنية ، ومشكلة عدم وجود أماكن توطين للمشروعات الصغيرة.

وأخيراً نخلص إلى أن نتيجة تحليل هذا السؤال جاءت تدعم مشكلة الدراسة وتؤكد على أهمية هذه الدراسة ، وأن مشكلة التمويل أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا ، حيث سبق أن أوضحت مظاهر وخلفيات المشكلة أهمية مشكلة التمويل ،مما استدعى من الباحث دراسة هذه المشكلة ، وهذا بدوره أيضاً يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية.

جدول (6) يوضح التوزيع التكراري واختبار كورسكال للسؤال (2) الذي يبين أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة .

ت	البيـان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	مشكلة سوء الادارة	29	%24	17	%14	77	%62	3	313.5	0.57
2	فرض غرامة تأخير	1	%0.1	26	% 20	98	%79	3	386.1	5.74
3	المطالبة القانونية وإجراءات الحجز على الرهن	16	%13	47	%38	58	%47	2	289.6	1.11
4	إعادة جدولة الدين	17	%14	35	%28	70	%57	3	313.2	0.54
5	حصول المقترض على شروط ميسرة وإسقاط جزء أو كل فوائد الدين	26	%22	62	%52	31	%26	2	220.7	5.85
قيمة الاختبار = 68.64								درجة الحرية = 4		

– من الجدول (7) الذي يوضح التوزيع التكراري والوسيط للسؤال (3) حول ما إذا كانت المصارف التجارية تتجنب تمويل المشروعات الصغير أم لا . نلاحظ أن67 % من المبحوثين يرون أن المصارف تتجنب أحياناً ، وأن 19% منهم يرون أنها تتجنب غالباً 14 % يرون أنها لا تتجنب ، وبالنظر إلى الوسيط نلاحظ أنه يساوي 2 (تتجنب أحياناً) ، وبذلك يمكن اعتبار المصارف التجارية تتجنب أحياناً تمويل المشروعات الصغيرة وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

جدول (7) يوضح التوزيع التكراري والوسيط للسؤال (3) الذي يوضح ما إذا كانت المصارف التجارية تتجنب تمويل المشروعات صغيرة أم لا .

ت	البيان	العدد	النسبة %	الوسيط
1	لا تتجنب	18	14	2
2	أحيانا	84	67	
3	غالباً	23	19	

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

-من الجدول (8) الخاص بالتوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال رقم (4) حول أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الممول عن تمويل المشروعات الصغيرة . يتضح أن أهم أسباب عزوف الممول عن تمويل المشروعات الصغيرة على الإطلاق . هو عدم توفر الضمانات الكافية لدى هذه المشروعات، وهذا بدوره يؤكد صحة الفرضية الأولى .

و حيث إن قيمة الاختبار أكبر من قيمة مربع (كآي) الجدولة عند درجة حرية تساوي 6 ، ومستوى معنوي 0.05 ، فإن هناك فروقاً بين أهمية هذه الأسباب ، وبالرجوع إلى قيمة Z يمكن ترتيب هذه الأسباب من حيث الأهمية ، وبذلك نخلص إلى أن أهم هذه الأسباب كما أسلفنا هو سبب عدم توفر الضمانات الكافية ،ثم يليه سبب عدم قناعة المصارف بأهمية المشروعات الصغيرة و قدرتها على السداد ، ثم تأتى كل من الأسباب الآتية متقاربة الأهمية على التوالي ، وهي وجود منافسة من المشروعات الكبيرة وسوء الإدارة للمشروعات الصغيرة ، وقلة المبالغ المخصصة للقرض .

وأخيراً يأتي سببا عدم رغبة المؤسسات في التمويل بشكل عام ووجود توجيهات من الدولة بالتركيز على القطاع العام يأتيان على التوالي هما أقل أهمية على الإطلاق .

ومن نتيجة تحليل السؤالين السابقين رقمي (3 ، 4) نخلص إلى : إن أحد أسباب مشكلة عدم توفر التمويل للمشروعات الصغيرة هو تجنب المصارف لتمويل هذه المشروعات ، يرجع ذلك إلى عدم توفر الضمانات الكافية بالدرجة الأولى ، وإلى عدم قناعة المصارف بأهمية هذه المشروعات ، مما يستدعي العمل على تشجيع هذه المصارف على الترحيب بتمويل هذه المشروعات بدلاً من تجنبها ، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات ضمان القروض التي تضمن هذه المشروعات لدى المصارف التجارية ، ومن خلال توعية المصارف إلى أهمية هذه المشروعات بالنسبة إلى الاقتصاد بشكل عام وأهميتها كفرصة استثمارية لهذه المصارف ، ودفعها إلى تطوير أساليب

وآليات للتعامل مع هذه المشروعات من خلال ضمان القروض، والمرابحة أو من خلال التأجير التمويلي ، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات تقام لهذا الغرض ، خاصة وأن هذا الاسلوب لا يحتاج إلى توفر ضمانات مادية من أصحاب المشروعات الصغيرة .

كما يجب دعم المؤسسات المتخصصة في تمويل هذه المشروعات وتطويرها وتوفير الموارد المالية اللازمة من أجل أن تؤدي دورها على أكمل وجه ، وإنشاء مؤسسات أخرى تختص أيضا بتمويل المشروعات الصغيرة ، والتنسيق بين هذه المؤسسات وتشجيعها على استخدام الأساليب الحديثة في التمويل .

هذا بالإضافة إلى العمل على تطوير إدارة المشروعات الصغيرة ، ورفع كفاءتها من خلال إقامة الدورات التدريبية لأصحاب هذه المشروعات في مجال مسك الدفاتر والحسابات والتسويق والمبادئ الإدارية والمالية .

جدول (8) يوضح التوزيع التكراري واختبار كورسكال للسؤال رقم (4) حول أهم الأساليب التي تؤدي إلى عزوف الممول عن تمويل المشروعات الصغيرة .

ت	البيـان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	سوء الادارة للمشروعات الصغيرة	42	%36	20	%17	56	%47	2	397.9	0.72
2	عدم توفر الضمانات الكافية لدى المشروعات الصغيرة	2	%1	24	% 20	94	%79	3	575.9	8.14
3	عدم رغبة المؤسسات المانحة للتمويل في الإقراض بشكل عام	53	%45	40	%34	24	%21	2	289.6	6.03
4	قلة المبالغ المخصصة للإقراض	22	%19	57	%48	39	%33	2	392.3	1.00
5	وجود منافسة قوية من المشروعات الكبيرة وهي أكثر جدارة ائتمانية	9	%8	60	%51	48	%41	2	443.4	1.52
6	عدم قناعة المصارف بأهمية المشروعات الصغيرة وقدرتها على السداد	11	%10	50	%42	57	%48	2	462.6	2.47
7	وجود توجيهات من الدولة بالتركيز على التمويل للمشروعات التابعة للقطاع العام	51	%44	31	%27	34	%29	2	320.7	4.48
	قيمة الاختبار = 130.51							درجة الحرية = 6		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (9) الخاص بالتوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال(5) حول أهم الضمانات التي تهتم بها المؤسسات المالية عند منح تمويل للمشروعات الصغيرة .

نلاحظ أن أهم هذه الضمانات هي ثلاثة ضمانات حصلت على وسيط 3 (مهم جداً) وهي على التوالي الصكوك والكمبيالات والرهونات العقارية ورهن الآلات والمعدات المراد شرائها بمبلغ القرض ، ومن ثم تأتي نقطتان هما قليلتا الأهمية إذ حصلت على وسيط أهمية 2 (مهمة إلى حد ما) وهي مرتبة من حيث قلة الأهمية على التوالي كما يلي الاستعلام على العميل ودراسة الجدوى .

وهكذا يتضح أن هناك تركيز على الضمانات المادية الملموسة ، وإهمال كبير لدراسة الجدوى والاستعلام عن العميل ، وهما نوعان مهمان من الضمانات ، ولعلهما أهم الضمانات ،فبطبيعة الحال . فإن المشروع غير المجدي لن يستطيع أصحابه – في الغالب – تسديد ما عليهم من التزامات حتى ولو رغبوا في ذلك ، كما إن الشخص صاحب السمعة السيئة والذي قد لا يرغب في تسديد القرض حتى من قبل حصوله عليه ، قد لا يؤدي ما عليه من التزامات ،حتى لو توفر لديه المال الكافي لذلك ،وبالتالي فإن إهمال هذا النوع من الضمانات يؤدي إلى فشل هذه المشروعات وتعثر ديونها ، ومن ثم إضعاف الثقة بها ،وتجنب تمويلها من الممولين .

وأخيراً فإنه يجب التركيز على دراسة الجدوى وعلى الاستعلام عن العميل لأهميتها كما أسلفنا.

جدول (9) يوضح التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال (5) حول أهم الضمانات التي تهتم بها المؤسسات المالية عند منح التمويل للمشروعات الصغيرة .

ت	البيـان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	صكوك وكمبيالات	8	%7	35	%29	78	%64	3	454.4	3.75
2	رهون عقارية	22	%18	18	% 15	81	%67	3	343.3	2.96
3	دراسة الجدوى	59	%49	33	%27	19	%24	2	277.9	1.66
4	الاستعلام على العميل	60	%50	36	%30	24	%20	2	201.9	7.01
5	رهن الآلات والمعدات المراد شرائها بمبلغ القرض	12	%10	41	%34	67	%56	3	329.1	1.94
قيمة الاختبار = 75.24								درجة الحرية = 4		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

-بالنظر إلى الجدول (10) الخاص بالتوزيع التكراري واختبار كرسكال للسؤال (6) حول أهم المشاكل التي تواجه الممول أثناء عملية تمويل المشروعات الصغيرة . يتضح أن أهم هذه المشاكل على الإطلاق هي استخدام القرض في غير المخصص له ، ومن ثم تأتي مشكلة سوء الإدارة للمشروعات الصغيرة ، وأخيراً تأتي باقي المشاكل متقاربة الأهمية ، وبطبيعة الحال فإن هاتين المشكلتين (استخدام القرض في غير المخصص له ،وسوء إدارة المشروعات الصغيرة)، تؤديان إلى إضعاف الثقة في هذه المشروعات ، ولعلها أحد أسباب تجنب المؤسسات المانحة تمويل المشروعات الصغيرة .

وبالتالي فإنه يجب حل ومعالجة هذه المشاكل ، فبالنسبة لمشكلة استخدام القرض في غير المخصص له . يمكن معالجتها من خلال استخدام أسلوب المرابحة لأمر الشراء ،وهنا سيكون التمويل على شكل عيني وليس على شكل نقدي ، مما يصعب معه استخدام القرض في غير المخصص له، كما أن استخدام أسلوب التأجير يعالج هذه المشكلة أيضاً، لأنه تمويل غير نقدي ، وهذا بدوره يدعم صحة الفرضية الثالثة.

أما مشكلة سوء الإدارة . فيجب معالجتها –كما أسلفنا – من خلال إقامة الدورات التدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة والعمل على الرفع من كفاءتهم .

الجدول (10) يوضح التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال (6) حول أهم المشاكل التي تواجه الممول أثناء عملية التمويل للمشروعات الصغيرة .

ت	البيـان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	استخدام القرض في غير المخصص له	6	%5	27	%22	89	%73	3	372.7	4.54
2	سوء ادارة المشروع الصغير	31	%25	26	% 21	67	%54	3	294.5	0.91
3	المماطلة وعدم الالتزام بتسديد الاقساط في مواعيدها دون سبب	19	%15	44	%36	60	%49	2	294.5	0.91
4	إهمال التأمين على الآلات والمعدات	18	%15	47	%39	57	%47	2	290.1	1.21
5	التصرف في الضمانات والرهونات بدون إذن	17	%14	51	%42	55	%44	2	286.2	1.49
قيمة الاختبار = 157.21								درجة الحرية = 6		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (11) الخاص بالتوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال رقم (7) حول أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة عند الاقتراض ، يتضح أن مشكلة عدم كفاية القرض لتغطية احتياجات المشروع . قد حصلت على قيمة z تساوي 3.36 وهي أكبر من 1.96 ، مما يدل على أنها هي الأكثر أهمية من بين المشاكل المذكورة.

وأن أقل هذه المشاكل أهمية على الإطلاق هما مشكلة عدم مراعاة الظروف التي تواجه المقترض ، ومشكلة قصر فترة السماح على التوالي ، بينما كانت باقي المشاكل متقاربة في الأهمية فيما بينهما ، ويمكن ترتيبها من حيث الأهمية على التوالي كما يلي مشكلة صعوبة توفير الضمان الكافي أولاً، ثم مشكلة الشعور بمخالفة الشريعة الإسلامية ، ومشكلة الروتين ، وطول الإجراءات ، ومشكلة مدة القرض الغير كافية .

وهنا يتضح أن هذه المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة عند الاقتراض ،يعاني منها التمويل القائم حالياً وتعرقل عملية وصول هذا التمويل لهذه المشروعات . على الرغم من حاجتها إليه، بتالي يجب معالجة هذه المشاكل حتى يصل التمويل لهذه المشروعات ، وتؤدي الدور المرجو منها في الاقتصاد الوطني . ومعالجة هذه المشاكل تتم بأساليب متعددة : فمشكلة عدم كفاية القرض يجب معالجتها من خلال تشجيع المؤسسات المانحة على زيادة حجم التمويل الممنوح لهذه المشروعات ، والاعتماد على الدراسات الاقتصادية والفنية عند منح التمويل ، واستخدام أسلوب التأجير التمويلي والمرابحة لأمر الشراء التي تعالج المشكلة في بعض الأحيان لكونها تمنح في صورة عينية ، وليست في صورة نقدية قد لا تكفي لشراء الأصول المطلوبة ، أما بالنسبة لمشكلة الضمان فيمكن معالجتها .كما أسلفنا . من خلال مؤسسات ضمان القروض والتأجير والمرابحة وهذا بدوره أيضاً يؤكد صحة الفرضية الثالثة والرابعة.

أما بخصوص مشكلة الشعور بمخالفة الشريعة الإسلامية والناتجة عن أن كثير من المسلمين يرون أن الفائدة تعني الربا والربا محرم في الإسلام ، فإن حل هذه المشكلة يتم من خلال استخدام الأساليب الإسلامية الخالية من الفائدة مثل : التأجير والمرابحة والمشاركة ،على أن يتم ذلك من خلال المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، أو من خلال إنشاء مصرف إسلامي لتقديم هذا النوع من التمويل.

وأخيراً نجد مشكلتي الروتين ،ومدة القرض غير الكافية ، و يمكن حل المشكلة الأولى منها من خلال إصدار النظم واللوائح التوجيهات التي تؤدي إلى تقليص الروتين وطول الإجراءات ، وبالنسبة لمشكلة مدة القرض غير الكافية ، فيجب تطوير دور المؤسسات المتخصصة ودعمها من أجل تقديم قروض من متوسطة إلى طويلة الأجل .

جدول (11) يوضح التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال (7) حول أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة عند الاقتراض

ت	البيان	غير مهم		مهم إلى حد ما		مهم جداً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	عدم كفاية القرض لتغطية احتياجات المشروع	5	%4	30	%25	87	%71	3	496.4	3.36
2	الروتين وطول الاجراءات	16	%13	33	% 27	73	%60	3	435.8	0.43
3	قصر فترة السماح	22	%18	47	%39	53	%43	2	364.1	3.05
4	مدة القرض غير كافية	9	%7	50	%41	64	%52	3	416.9	0.49
5	صعوبة توفير الضمان الكافي	11	%9	31	%25	80	%66	3	465.3	1.86
6	عدم مراعاة الظروف التي تواجه المقترض	13	%11	63	%52	45	%37	2	353.8	3.53
7	شعور المقترض بمخالفة الشريعة الاسلامية	14	%12	29	%24	78	%64	3	456.3	1.41
	قيمة الاختبار = 42.52							درجة الحرية = 6		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (12) الذي يمثل التوزيع التكراري والوسيط المتعلق بإجابة السؤال (8) حول ما مدى قدرة المؤسسات القائمة حالياً على توفير التمويل لكل من يطلبه من المشروعات الصغيرة . نلاحظ أن 49 % من المبحوثين في هذا السؤال يرون أن قدرة هذه المؤسسات متوسطة و 37 % منهم يرون أن قدرتها منخفضة بينما 16 % فقط يرون أن قدرتها عالية ، كما نلاحظ أن قيمة الوسيط تساوي 2 (متوسطة) ، ومن خلال هذا يمكن أن نخلص إلى أن قدرة هذه المؤسسات على توفير التمويل إلى كل من يطلبه من متوسطة إلى منخفضة ،وهذا بطبيعة الحال يؤكد على أهمية وحجم مشكلة التمويل ويؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية.

الجدول (12) يوضح التوزيع التكراري والوسيط للسؤال (8) حول ما مدى قدرة المؤسسات القائمة حالياً على توفير التمويل لكل من يطلبه من المشروعات الصغيرة .

ر.م	البيـــان	الإجـابة بنعـم		الوسيط
		العدد	النسبة %	
1	منخفضة	47	% 37	2
2	متوسطة	61	% 49	
3	عالية	17	% 14	

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (13) الخاص بالتوزيع التكراري للسؤال (9) حول ما هو سبب عدم قدرة المؤسسات المالية القائمة على توفير التمويل لكل من يطلبه من المشروعات الصغيرة ؟

نلاحظ أن 47 % من المبحوثين أشاروا إلى أن عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير الضمانات الكافية هي السبب وراء عدم قدرة المؤسسات المالية على توفير التمويل الكامل. بينما حصل السببان الآخران وهما أسلوب التمويل المتبع ، وصغر حجم الموارد المالية المتاحة على 24 % و 29 % على التوالي ، مما يشير إلى أن عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير الضمان الكافي . هو السبب الأساسي وراء انخفاض قدرة المؤسسات المالية القائمة حالياً على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة ، ومن الممكن زيادة قدرة المؤسسات المالية على التمويل من خلال العمل على توفير الضمان من خلال استخدام الضمان والتأجير والمرابحة –كما أسلفنا – وزيادة حجم الأموال المخصصة للمؤسسات المتخصصة في تمويل هذه المشروعات ، وذلك بشكل مباشر أو من خلال توفير مصادر التمويل المختلفة لهذه المؤسسات .

الجدول (13) يوضح التوزيع التكراري للسؤال (9) حول ما هو سبب عدم قدرة المؤسسات المالية القائمة على توفير التمويل لكل من يطلبه من المشروعات الصغيرة .

ت	البيـــان	الإجابة بنعم	
		العدد	النسبة
1	أسلوب التمويل المتبع	31	% 24
2	صغر حجم الموارد المالية المتاحة	36	% 29
3	عدم قدرة المشرعات الصغيرة على توفير الضمانات الكافية	58	% 47

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (14) الذي يوضح التوزيع التكراري والوسيط للسؤال رقم (10) حول هل وجود مؤسسة لضمان القروض يؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة ؟ نلاحظ أن 55 % من المبحوثين يرون أن وجود المؤسسة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة بشكل كبير ، و33% منهم يرون أن وجود المؤسسة سوف يؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة ، ولكن بشكل محدود بينما 9% فقط يرون أن وجود المؤسسة لن يؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة ، والملاحظ أيضا أن قيمة الوسيط تساوي 2.5 تقع بين الزيادة بشكل محدود والزيادة بشكل كبير ، و أخيراً يمكن الخلاص إلى أن وجود مؤسسة لضمان القروض سوف يؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة وهذه الزيادة من محدود إلى كبيرة ،وهذا بطبيعة الحال يدعم ما جاء به تحليل الأسئلة السابقة ، والتي أكدت على أهمية استخدام أسلوب الضمان في التمويل وهذا بدوره أيضاً يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

جدول (14) يوضح التوزيع التكراري والوسيط للسؤال رقم (10) حول ما إذا كان وجود مؤسسة لضمان القروض سوف يؤدي الى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة

ت	البيـــان	الإجابـة بنعـم		الوسيط
		العـدد	النسبـة	
1	لا	16	% 12	2.5
2	بشكل محدود	40	% 33	
3	بشكل كبير	69	% 55	

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (15) الذي يوضح التوزيع التكراري ونتيجة اختبار كروسكال الخاصين بالسؤال رقم (11) المعني بأهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة ، نلاحظ أن أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة هي التمويل الذاتي ، والاقتراض من مصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج ،حيث حصل كل منهما على وسيط أهمية يساوي 3 (مهم جداً) . بينما حصلت كل من الاقتراض من المصارف التجارية والائتمان التجاري على وسيط أهمية يساوي 2 (مهمة إلى حد ما) وهذا ما

يؤكده اختبار كروسكال كما يظهر من الجدول (18.2)، وهذا بطبيعة الحال يدل على الدور الضعيف للمصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة ، مما يستدعي ضرورة استحداث الآليات وتطوير هذه المؤسسات ؛ لتكون لها الدور الأكبر في تمويل المشروعات الصغيرة .

الجدول (15) يوضح التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال (11) حول أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشرعات الصغيرة .

ت	البيـان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	التمويل الذاتي	12	%10	42	%36	64	%54	3	275.2	3.67
2	الاقتراض من المصارف التجارية	31	%26	60	% 50	28	%24	2	194.1	3.85
3	الاقتراض من مصرف التنمية أو صندق التحول للإنتاج	10	%8	49	%40	63	%52	3	273	3.55
4	الائتمان التجاري	35	%32	44	%40	32	%28	2	196.4	3.47
قيمة الاختبار = 146.15								درجة الحرية = 3		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

ب ـ تحليل الأسئلة الخاصة بالاستمارة (أ) وهي الأسئلة من 12 إلى 15 الموجودة بالاستمارة (أ).

– من الجدول رقم (16) المتعلق بالسؤال رقم (12) حول تحديد ما إذا كان المقترض يتحمل جزء من التمويل أم إنه يحصل على التمويل بالكامل ، يتضح أن 58 % من المبحوثين يشيرون إلى أن المقترض يتحمل جزءا أحيانا ، بينما يرى 20% أنه لا يتحمل أي جزءا و 22 % يتحمل جزء غالباً ، ومن ذلك يمكن الخلاصة والقول أن المقترض يتحمل جزءا من التمويل . في بعض الأحيان . الذي تؤكده نتيجة حساب الوسيط التي تتضح من الجدول .

وهذا من الممكن أن يشكل عثرة في طريق التمويل لأن أصحاب هذه المشروعات قد لا يملكون الكثير من المال ، والذي في الغالب يستخدم في توفير وتجهيز الأرض أو المقر الذي سيقام عليه المشروع ، وفي إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لسير عمل هذا المشروع ، وهنا نعود ونذكر أن التأجير والمرابحة في الغالب يوفران تمويلاً كاملاً .

الجدول (16) يبين التوزيع التكراري والوسيط للسؤال رقم (12) حول إذا ما كان يتحمل المستفيدون من القروض جزءا من حجم التمويل أم لا.

ت	البيـــان	نعـم	النسبة المئوية	الوسيـط
1	لا يتحمل أي جزء	13	%20	2
2	يتحمل جزء أحيانا	37	%58	
3	غالبا يتحمل جزء	14	%22	

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال رقم (13) حول الإجراءات التي تتخذ عند تعسر المقترض الموجود بالجدول (17) . يتضح أن أهم الإجراءات التي تتخذ في حالة تعسر المقترض . هي توجيه الإنذارات والمطالبة القانونية ، ومن ثم تأتي فرض غرامة تأخير ، وإعادة جدولة الدين، وإن أقل الإجراءات أهمية من حيث الاستخدام على التوالي . هي تخفيض أصل الدين ، وحصول المقترض على شروط ميسرة ، وإسقاط جزء أو كل فوائد الدين ، وكذلك حصول المقترض على فترة سماح أطول . وهكذا يمكن القول : إن أهم هذه الإجراءات استخداماً هو توجيه الإنذارات والمطالبة القانونية ، وأقلها أهمية تخفيض أصل الدين وإسقاط جزء أو كل فوائد الدين .

جدول (17) يوضح التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال رقم (13) الذي يوضح الإجراءات التي تتخذ عند تعسر المقترض عن السداد

ت	البيـــان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	توجيه إنذارات متعددة	2	%3	8	%13	54	%84	3	330.2	7,05
2	فرض غرامة تأخير	15	%23	16	% 25	33	%52	3	232.3	1.85
3	المطالبة القانونية وإجراءات الحجر على الرهن	2	%3	26	%41	36	%56	3	286.7	4,15
4	إعادة جدولة الدين	6	%9	32	%50	26	%41	2	254.2	1.98
5	حصول المقترض على شروط ميسرة وإسقاط جزء أو كل فوائد الدين	36	%56	19	%30	9	%14	1	150.4	4.95
6	حصول المقترض على فترة سماح أطول	25	%39	25	%39	14	%22	2	185.5	2.61
7	تخفيض أصل الدين	53	%83	3	%5	8	%13	1	112.3	7.49
قيمة الاختبار = 157.21								درجة الحرية = 6		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

-. من الجدول (18) المتعلق بالسؤال رقم (14) حول جدوى الإجراءات التي تتخذ عند تعسر المقترض . يتضح أن 69 % من المبحوثين أكدوا على أن هذه الإجراءات مجدية بعض الشيء ، بينما لم تتجاوز نسبة الذين قالوا إنها غير مجدية أو ومجدية جداً 8% و 12% على التوالي .

كما أن حساب الوسيط .كما يظهر في الجدول . يؤكد ذلك حيث كانت قيمته (2) ،وهذا يعني أن الإجراءات التي تتخذ مثل: توجيه إنذارات متعددة ، والمطالبة القانونية ، وفرض غرامة التأخير وإعادة جدولة الدين مجدية بعض الشي . ولعل من أسباب انخفاض جدوى هذه الإجراءات :هو إهمال دراسة الجدوى ، والاستعلام عن العميل عند منح التمويل الذي سبق الإشارة إليه ، ولذلك يجب التركيز على دراسة الجدوى بوصفها أهم الضمانات بدلاً من التركيز على الضمانات المادية فقط .الجدول (18) يبين التوزيع التكراري والوسيط للسؤال رقم (14) حول مدى جدوى الإجراءات التي تتخذ عند تعر المقترض .

ت	البيـــان	نعـم	النسبة المئوية	الوسيط
1	غير مجدية	8	%12	2
2	مجدية بعض الشي	44	%69	
3	مجدية جداً	12	%19	

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (19) الخاص بالتوزيع التكراري ونتيجة اختبار كورسكال للسؤال (15) حول أهم المشاكل التي تواجه المقرض عند رجوعه إلى الضمانات عند تعسر المقترض .نلاحظ أن جميع المشاكل المذكورة مهمة جداً ، فلقد حصلت على وسيط أهمية يساوي 3 ، وهذا ما يؤكده اختبار كروسكال كما يظهر من نفس الجدول ، إلا أنه يمكن ترتيبها من حيث الأهمية كما يلي :

أولاً مشكلة طول الإجراءات القانونية وتعقدها .

ثانياً صعوبة التصرف في الرهونات مثل الآلات والأراضي .

ثالثاً تقدير الضمانات بأكبر من قيمتها الحقيقية عند بداية الاقتراض .

والجدير بالذكر أن استخدام التأجير يقضي على كل هذه المشاكل ، وذلك أن التأجير يكون فيه الأصل محل الإيجار ملك للمؤجر – أصلاً – وليس للمستأجر ، مما يسهل عملية استرجاعه في حالة التعثر في السداد ، كما إن عملية التأجير لا تحتاج إلى رهن أو ضمانات يصعب التصرف فيها أو تقديرها بأكثر من قيمتها الحقيقية عند الاقتراض .

الجدول (19) يوضح التوزيع التكراري واختبار كروسكال للسؤال (15) حول أهم المشاكل التي قد تواجه المقرض عند الرجوع إلى الضمانات المقدمة من المقترض عند تعسر المقترض .

ت	البيـان	لا		في بعض الأحيان		غالباً		وسيط الأهمية	متوسط الرتب	Z
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
1	طول الاجراءات القانونية وتعقدها	6	%9	10	%16	48	%75	3	101.9	0.95
2	صعوبة التصرف في الرهونات مثل الآلات والأراضي	3	%5	21	% 33	40	%62	3	92.2	-0.75
3	تقدير الضمانات بأكثر من قيمتها الحقيقية عند بداية الاقتراض	5	%8	16	%25	43	%67	3	95.4	-0.19
قيمة الاختبار = 21.44								درجة الحرية = 3		

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي

ج . تحليل الأسئلة الخاصة بالاستمارة (ب) وهي الأسئلة من 12 . 15 الموجودة بالاستمارة (ب).

– من الجدول (20) الخاص بالتوزيع التكراري للسؤال (12) حول تحديد الحاصلين على قروض ، نلاحظ أن العدد الأكبر لم يتمكنوا من الحصول على قروض – على الرغم من رغبتهم في ذلك – وبلغت نسبتهم 59 % ، بينما حصل على قروض 21 % ، ولم يرغب في الحصول على قروض 20% .

وبطبيعة الحال هنا . فإن عدم حصول العدد الأكبر منهم على القروض . على الرغم من رغبتهم في ذلك . يؤكد على أهمية مشكلة التمويل ،ويدعم الأساس الذي قامت عليه هذه الدراسة .

كما تجدر الإشارة إلى أن أحد أسباب عدم الرغبة في الحصول على قروض . تتعلق بالعامل الديني ، فالدين الإسلامي كما هو معروف يحرم الربا ، والكثير من الناس يرون أن الفوائد ربا محرم ، مما يدعم فكرة استخدام التأجير والمرابحة والمشاركة ، كما يجب العمل على تطوير صيغ إسلامية أخرى في مجال التمويل ، على أن يقدم هذا النوع من التمويل من خلال المؤسسات المالية المختلفة أو من خلال إنشاء مصرف إسلامي .

جدول رقم (20) يوضح التوزيع التكراري للسؤال (12) حول تحديد الحاصلين على قروض .

ت	البيـان	الإجـابة بنعـم	
		العدد	النسبة
1	نعم ، حصلت على قرض .	13	% 21
2	لا ، لم أحصل على قرض .	36	% 59
3	لم أرغب في الحصول على قرض .	12	% 20

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (21) يتضح أن 62 % من القروض المتحصل عليها استخدمت في تمويل الأصول الثابتة قبل الآلات والمعدات ، وأن 38 % استخدمت في تمويل رأس المال العامل .

الجدول (21) يوضح التوزيع التكراري للسؤال (13) حول فيما استخدمت القروض المتحصل عليها ؟

ت	البيـــان	الإجـابة بنعـم	
		العـدد	النسبـة
1	في تمويل الأصول الثابتة مثل الآلات والمعدات	8	% 62
2	في تمويل رأس المال العامل مثل المواد الخام	5	% 38

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (22)الخاص بالتوزيع التكراري للسؤال رقم (14) حول مصادر القروض المتحصل عليها نلاحظ أن 85 % من هذه القروض هي من مصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج . بينما 15% فقط ما منحته كل المصارف التجارية بما فيها المصارف الأهلية سابقاً . وهذا يؤكد على صغر حجم الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تمويل هذه المشروعات ، والذي يجب أن يكون أكثر فاعلية وأكثر تطوراً .

جدول (22) يوضح التوزيع التكراري للسؤال رقم (14) حول مصادر القروض المتحصل عليها .

ت	البيـــان	الإجـابة بنعـم	
		العدد	النسبة
1	مصرف التنمية أو صندوق التحول للإنتاج .	11	%85
2	أحد المصارف التجارية .	1	%7.5
3	أحد المصارف الأهلية سابقاً .	1	%7.5

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

– من الجدول (23) الخاص بالتوزيع التكراري والوسيط للسؤال (15) حول هل من المناسب الحصول على التمويل في شكل تأجيري ؟ نلاحظ أن 11 % فقط من المبحوثين أجابوا بأنه لا يناسبهم ، بينما أجاب الباقون بأنه يناسبهم ، 66 % من هؤلاء يناسبهم جداً ، و 23 % يناسبهم إلى حد ما ، وبذلك يمكن اعتبار أن هذا النوع من التمويل مناسب ، ولعل ما يؤكد ذلك هو قيمة الوسيط التي تساوي 2.5 أي تقع ما بين مناسب

إلى حد ما ومناسب جداً ، وهذا بطبيعة الحال يضيف إلى مزايا التأجير التي ذكرت مزية أخرى ، وهي قبول أصحاب المشروعات الصغيرة لهذا النوع من التمويل وهذا بدوره أيضاً يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

جدول (23) يوضح التوزيع التكراري والوسيط للسؤال (15) حول هل من المناسب الحصول على التمويل في شكل تأجيري ؟

ت	البيـــان	الإجابة بنعـم		الوسيط
		العدد	النسبة	2.5
1	لا يتناسب .	7	%11	
2	يتناسب إلى حد ما .	14	%23	
3	يتناسب جدا .	40	%66	

الجدول من إعداد الباحث أعتمد فيه على نتائج التحليل الإحصائي .

وأخيراً ... فإن أهم ما خلص إليه الباحث بعد الانتهاء من التحليل الاحصائي هو أن دور المشروعات الصغيرة يتركز بالدرجة الأولى في خلق فرص العمل ، وفي استخدام الموارد المحلية وفي تحقيقها للعدالة في توزيع التنمية .

وإن أكبر المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة . هي مشكلة التمويل ، والتي يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى عدم توفير الضمان الكافي للمشروعات الصغيرة ، وقلة المبالغ المخصصة للإقراض ، كما أن هناك بعض المأخذ على التمويل القائم حالياً ،منها الروتين ، وطول الإجراءات ، وعدم كفاية القرض لتغطية احتياجات المشروع ، وشعور المقترض بمخالفة الشريعة ، بالإضافة إلى إهمال دراسة الجدوى والاستعلام عن العميل عند منح التمويل ، ولقد خلص الباحث أيضاً إلى أن استخدام بعض المصادر الحديثة للتمويل . سوف يكون ملائماً لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا .

11– النتائج والتوصيات وقائمة المراجع

- **النتائج**

بناء على التحليل السابق تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولاً : إن للمشروعات الصغيرة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في ليبيا ، وإن هذا الدور يتركز بالدرجة الأولى في خلق فرص العمل وفي اعتمادها على الموارد المحلية ، وفي تحقيقها للعدالة في توزيع التنمية ، كما يظهر ذلك جلياً في بداية الفترة التي شملتها الدراسة ، حيث اتضح أن المشروعات الصغيرة كانت أقدر من المشروعات الكبيرة على خلق فرص العمل ، والأفضل في إدارة استثماراتها ، وتبين ذلك من خلال تكلفة فرصة العمل التي بلغت في المشروعات الكبيرة تسعة أضعاف ما هي عليه في المشروعات الصغيرة ، واستطاعت

الأخيرة تحقيق إنتاج يصل إلى 17 % من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي ، واستطاعت أيضاً استيعاب أكثر من 35 % من القوه العاملة في القطاع الصناعي بشكل عام . على الرغم من أنها لم تحصل إلا على 5% فقط من إجمالي ما هو مستثمر في القطاع الصناعي بشكل عام .

ثانياً : إن مشكلة التمويل هي أكبر المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة ، والتي يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى عزوف المصارف التجارية – إلى حد ما – عن تمويل المشروعات الصغيرة ، وأهم أسباب هذا العزوف هو عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير الضمانات اللازمة لهذا التمويل ، كما أن المؤسسات المالية الأخرى التي تختص بتمويل هذه المشروعات (مصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج) تواجهها مشكلة محدودية المبالغ المخصصة للإقراض ،والتي مردها إلى اعتماد هذه المؤسسات على رؤوس أموالها الخاصة ، أو على بعض القروض من الخزانة العامة ، فهي بطبيعة الحال لا تقبل الودائع مثل المصارف التجارية .

ونستنتج أيضاً : أن مصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج كانا هما الأكثر تمويلاً للمشروعات الصغيرة من المصارف التجارية خلال فترة الدراسة.

ثالثاً : أتضح أن هناك بعض المشاكل التي يعاني منها التمويل المتاح حالياً للمشروعات الصغيرة . تجعل من هذا التمويل أن يكون غير ملائم لبعض هذه المشروعات . مما يؤدي إلى زيادة حجم مشكلة التمويل ، وهذه المشاكل هي :

عدم كفاية القرض لتغطية احتياجات المشروع بالكامل : ففي بعض الحالات يكون طالب التمويل غير قادر على المشاركة في تمويل المشروع الذي يرغب في تأسيسه ، مما يضطره إلى ترك هذا التمويل .

البيروقراطية وطول الإجراءات : قد يتجنب بعض أصحاب المشروعات الصغيرة طلب التمويل من المؤسسات المانحة للتمويل . على الرغم من حاجتهم له بسبب الروتين وطول الإجراءات .

شعور المقترض بمخالفة الشريعة الإسلامية :يتجنب بعض أصحاب المشروعات الصغيرة طلب التمويل من المؤسسات المانحة له بسبب اعتقادهم بأن الفوائد ربا والربا محرم شرعاً .

رابعاً : هناك تركيز بشكل كبير على الضمانات المادية مثل : الرهونات ، والصكوك ، والكمبيالات ، وإهمال كبير لدراسة الجدوى ، وللاستعلام عن العميل ، وهي ضمانات على درجة عالية من الأهمية ، فالمشروع الغير مجدي اقتصادياً لن يستطيع . في الغالب . أصحابه سداد ما عليهم من التزامات حتى لو رغبوا في ذلك .

كما أن الشخص صاحب السمعة السيئة والذي لا يرغب في سداد القرض حتى من قبل حصوله عليه – في الغالب –لن يسدد حتى ولو توفرت لديه الأموال الكافية .

وإهمال هذا النوع من الضمانات والذي يعتبر كما أسلفنا من أهم الضمانات . يؤدي إلى تفاقم مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة من خلال ضياع الأموال التي كان من الممكن إعادة إقراضها لمشروعات أخرى ،ويؤدي أيضاً إلى إضعاف الثقة في هذه المشروعات بشكل عام .

خامساً : إن استخدام التأجير التمويلي سوف يؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة ، وذلك بسبب أن هذه النوع من التمويل يعالج العديد من المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة حالياً والممولين الحاليين لهذه المشروعات في ليبيا ، وأبرز هذه المشاكل هي مشكلة توفير الضمان ، فالتأجير التمويلي لا يحتاج إلى ضمانات ، كما أن التأجير التمويلي يغطي جميع ما قد يحتاجه المشروع الصغير من الآلات والمعدات ، وهو من ناحية أخرى غير مخالف للشريعة الإسلامية .

أما بالنسبة للممولين :فإن أبرز المشاكل التي يعانون منها . هي استخدام القرض في غير الغرض المخصص له ، وهذه المشكلة يحلها التأجير كونه يمنح في صورة عينية وليست نقدية، ، كما أن هناك بعض المشاكل التي يتعرض لها الممول عند إعسار المقترض ، والرجوع إلى الضمانات المقدمة من هذا المقترض ، وهي طول الإجراءات القانونية وتعقيدها عند الحجز على الرهن ، وصعوبة التصرف في الرهن ، وتقدير الرهن بأكثر من قيمته الحقيقية عند بداية الاقتراض ، وهذه المشاكل جميعها يحلها التمويل التأجيري ؛ لأنه لا يحتاج إلى رهونات أصلاً.

سادساً : إن تفعيل مؤسسة ضمان القروض سوف يؤدي إلى زيادة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة ، وذلك حسب آراء عينة الدراسة ، إضافة إلى أن مؤسسة الضمان تعالج أهم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة وهي عدم توفر الضمان .

- **التوصيات :**

بناء على النتائج السابقة . تم التوصل إلى عدد من التوصيات الموجهة إلى السلطة التشريعية والسلطات التنفيذية المختلفة والمؤسسات السيادية ذات العلاقة، بالإضافة إلى مصرف التنمية وصندوق ضمان الاقراض والتوصيات هي :

أولا: وضع استراتيجية متكاملة – من الأفضل أن يصدر بها قانون – للنهوض بهذه المشروعات ، ومحاربة البيروقراطية وطول الإجراءات على أن تتضمن ما يلي :

1) وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة يعمل به كأساس لتحديد هذه المشروعات .

2) وضع خطط وبرامج لتوعية أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم بأهمية انشاء المشاريع الصغيرة الخاصة بهم ، ومحاربة ثقافة البحث عن الوظيفة العامة .

3) منح هذه المشروعات إعفاءات جمركية وضريبية لتشجيعها .

4) الترويج لهذه المشروعات وإقامة المعارض المحلية والدولية لمنتجاتها .

5) تدريب أصحاب هذه المشروعات على مسك الدفاتر والحسابات ، وإعطائهم دورات في التسويق والأسس والمبادئ الإدارية .

6) تحفيز المشروعات الناجحة ورصد الجوائز التحفيزية للمشروعات التي تساهم بتميز في سد فجوة استيرادية أو التصدير للخارج .

ثانياً: إنشاء مؤسسة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة تشرف على جميع المؤسسات التي تختص بخدمة المشروعات الصغيرة ، بحيث تعمل كل هذه المؤسسات ضمن استراتيجية موحدة ولكي يحدث تكامل بين هذه المؤسسات ، ولا يكون هناك ازدواجية في المهام والاختصاصات .

ثالثاً: إنشاء مركز أو مصرف للمعلومات يوفر البيانات والمعلومات حول المشروعات الصغيرة ، وحول فرص الاستثمار المتاحة فيها ، وعن الأسواق المحتملة لهذه المشروعات ، ويوفر المعلومات أيضاً حول أفضل المصادر للآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام .

رابعا : إنشاء مؤسسة للتأجير التمويلي تمول بقروض من المصارف التجارية متوسطة وطويلة الأجل ، وتشجيع المصارف والمؤسسات الأخرى المتاحة للتمويل على إنشاء أقسام للتأجير التمويلي ، هذا بعد وضع التشريعات والقوانين التي تنظم عملية التأجير التمويلي مع منح القائمين بهذا النشاط إعفاءات ضريبية وجمركية لتشجيعهم .

خامساً :تفعيل مؤسسة ضمان القروض واستخدام الأساليب الإسلامية في تمويل المشروعات المضمونة من قبل هذه المؤسسة ، واستخدام هذه الأساليب أيضاً من قبل مصرف التنمية .

سادساً : العمل على تفعيل السوق المالي بما يساهم في تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الصغيرة وغيرها.

سابعاً : التعريف بأهمية المشروعات الصغيرة ، وبالأساليب المستحدثة في تمويل هذه المشروعات من خلال عقد المؤتمرات والندوات ، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة .

ثامناً: توفير الأماكن لهذه المشروعات من خلال إقامة المناطق والمدن الصناعية متكاملة المرافق والخدمات .

تاسعاً: العمل على التكامل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة من خلال الترابط الأمامي والخلفي

عاشراً: إنشاء مصرف إسلامي يكون هدفه الأساسي تمويل المشروعات الصغيرة ، واستقطاب مدخرات أصحاب هذه المشروعات .

- **قائمة المراجع**

أولاً : الكتب والدوريات:

1) فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي ، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة ، دار الحامد ، عمان ، 2010 .

2) محمد كمال الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، 2000.

3) عبد الرحمن يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 .

4) عبد الله محمد شامية ، الصناعات الصغيرة في القطاع الصناعي الليبي ، مؤتمر واقع وأفاق الصناعات الليبية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1994 .

5) جميل أحمد توفيق ، على شريف ، الإدارة المالية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1992 .

6) جميل أحمد توفيق ، محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، مركز التنمية الإدارية جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، 1993 .

7) منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1997.

8) محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1992.

9) مجدي عبد الله شراره ، ((أهمية تكامل المشروعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان)) ، أفاق اقتصادية ، العدد 85 ، 2001.

10)عبد القادر حمد أحمد ، سعود فياض الفايض ، ((الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية : الدور والمعوقات)) ، التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد50 ، 1992

11)بركات محمد أبو النور ، ((استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر)) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 1993.

12)لانا أحمد النسور ،((دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الاردن)) مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 10 ، العدد6 ، 2015 .

13)محمد البلتاجي ، ((تمويل المشروعات الصغيرة بالمصارف الإسلامية تجربة البنك الوطني للتنمية)) مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي بالتعاون مع البنك الدولي ، مملكة البحرين ، 14 – 15 ديسمبر 2009.

14)محمد الهادي خليل ، ((دور المنشآت الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي والرقي بالمجتمع))، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، المجلد 5 ، عدد خاص ، مارس 2017 .

15)محمد أحمد محمد ناصر ، ((تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية بولاية البحر الاحمر)) ، رسالة ماجستير ، جامعة البحر الأحمر السودان ، 2012 .

16)صبا قبرصلي ، ((دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا)) ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 35 ، العدد 3 ، 2013 .

17)وسام مجيد علي ، ((دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة)) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع 2018 .

18)عبد الله أمحمد شامية ، ((المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي)) ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، ديسمبر 2016 .

19)آمنه عبد العال خالد ، ((تقويم كفاءة صيغتي المشاركة والمرابحة في تمويل المشروعات الصغيرة في المصارف السودانية)) رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2015 .

20) عبد العزيز عبد الكريم الدرسي ، ((دور تقويم المشروعات في دفع عجلة التنمية بليبيا)) رسالة ماجستير ، جامعة الإمام المهدي 2016 .

21)عبد الرحمن عبيد جمعة ، وسام مجيد علي ،((دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة)) ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، مجلد 26 ، عدد 1 ، 2018 .

22) محمد الهادي خليل ، ((دور المنشآت الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي والرقي بالمجتمع)) ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، مجلد 5 ، عدد خاص مارس 2017 .

23) اقبال مسعود الشامي ، خالد حسن عبد الصمد ، ((دور المصارف المتخصصة في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة دراسة حالة مصرف التنمية فرع مرزق خلال الفترة 2000 – 2013)) مجلة العلوم البحتة والتطبيقية ، مجلد 17 ، عدد 2 ، 2018 .

ثانيا : الوثائق الحكومية

1) النشرات الاقتصادية لإدارة البحوث خلال الفترة 2004 . 2018 ،مصرف ليبيا المركزي .

2) القانون رقم 8 لسنة 1981 .

3) القانون رقم 22 لسنة 1981 .

4) القانون رقم 9 لسنة 1992 .

5) قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 64 لسنة 1369 و.ر

6) قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 115 لسنة 1369 و.ر

7) قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 164 لسنة 1369 و.ر

ثالثاً: المصادر غير المنشورة .

1) الهيئة العامة للتصنيع ، بيانات عن المصانع المملكة لسنة1994 ، بيانات غير منشورة .
2) الهيئة العامة للتصنيع ، بيانات عن المنشآت الصناعية العامة لسنة1994 .
3) الهيئة العامة للتصنيع ، نتائج المسح الشامل للتشاركيات الصناعية لسنة 1994 .